لا يمكن للتاريخ ان يكون شاهد زور !

تطور موقف الحزب الشيوعي العراقي من خيار الحرب والاحتلال

د.صالح ياسر

قبل 18 عاما تهاوت اركان النظام الدكتاتوري، ليغادر مسرح التاريخ غير مأسوف عليه، لكن متابعة تطورات الاحداث تشير الى ان هذا الانهيار لم يحدث بغتة او بدون مقدمات، بل كان نتيجة طبيعية لتفاعل جملة من الاوضاع والسياسات التي اعتمدها هذا النظام، والتي ادت الى تفاقم ازمته البنيوية الشاملة وازديادها استعصاء، وانفجارها وحلها عبر خيار الحرب والاحتلال.

مقدمات السقوط

في العديد من الفعاليات الحزبية المركزية توقف الحزب الشيوعي العراقي عند الاوضاع اعلاه، وقدم رؤيته لما كان يجري مشخصا فيها الجذور الحقيقية للاوضاع التي كانت تمر بها البلاد واسبابها، وتشخيصه للحلول المطلوبة التي تتيح لشعبنا الاطاحة بالنظام الدكتاتوري، والرهان على بديل وطني عراقي يخلص البلاد من الدكتاتورية من جهة ومن الرهان على العوامل الخارجية للتغيير وبضمنها العمل العسكري الاجنبي من جهة اخرى [1].

كما هو معروف اتسم التطور لغاية التاسع من نيسان 2003، في ظل تسلط النظام الدكتاتوري وازدياد أزمة حكمه استعصاءاً، وبفعل التاثيرات المدمرة للحصار الدولي على الشعب العراقي، بتفاقم الازمة العامة المخيمة على البلاد، واشتداد مأساة الشعب ومحنة الوطن. كما اتسم بتعمق العزلة الداخلية للنظام ورفض غالبية الشعب الساحقة له، واتساع المعارضة الجماهيرية لنهجه الارهابي، وبقاء روح التحدي والمقاومة متقدة رغم الامعان في العسف والبطش والقمع.
وكان جوهر الازمة العامة في البلاد يتجلى في احتكار السلطة والاستبداد بها وتسخير اجهزة الدولة ومؤسساتها لتحقيق ذلك، بما في ذلك حزب السلطة، وحرمان الشعب من حقوقه وحرياته الاساسية، وفي تردي احواله المعيشية، وافتقاده الأمن والاستقرار، والحروب الثلاثة وما خلفتها من دمار وخراب وخسائر بشرية لا تعوض، وتشوه حياته الروحية وقيمه الاجتماعية والاخلاقية وعسكرة كل مفاصل حياته، وفي عزلة البلاد عربيا واقليما ودوليا.
ومثلت طبيعة النظام المنهار وممارساته محور وأساس المحنة العميقة التي عانى منها شعبنا، وشكلت عاملا رئيسيا في جميع الازمات والكوارث التي تعرض لها، بجميع قومياته وطبقاته وفئاته الاجتماعية ومكوناته الدينية والمذهبية وقواه واحزابه السياسية.
كما معروف أدى تطور الاحداث خلال العقد الذي سبق السقوط الى تفاقم الازمة العامة التي كانت تطحن الشعب وتعصف بالبلاد. فقد استشرت هذه الازمة في سائر الميادين دون استثناء - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، مخلفة آثارا وخيمة في جسم المجتمع وحياته، ومشرّعة الابواب أكثر فأكثر أمام احتمالات تطور متباينة، ينبغي متابعتها والاعداد لمواجهتها.
وتجلت الازمة العامة الخانقة بأوضح أشكالها وأشدها خطورة واذى، في التدهور المتواصل لاحوال الشعب المعيشية والصحية. وقد استمر هذا التدهور في السنوات الاخيرة التي سبقت سقوط النظام ايضا، بفعل اصرار الحكام على نهجهم المعروف في المجال الاقتصادي، الذي وضع اقتصاد البلاد وثرواتها والنشاط الاقتصادي للدولة بكل توجهاته، في خدمة نظامهم أولا وقبل كل شيء، وبما يصونه ويؤمن ديمومته. كما نجم عن بقاء العقوبات الاقتصادية الدولية مفروضة على شعبنا، وعن تقليص الحصيلة الايجابية لتطبيق القرار 986 من خلال شتى اساليب التلاعب والغش والنهب التي كان يعتمدها النظام.

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع وثائق المؤتمرات الوطنية للحزب وخصوصا: الخامس (1993) والسادس (1997) والسابع (2001) والكونفرنسين (المجلسين) الحزبيين: الرابع والخامس.

وارتبط استمرار الضائقة المعيشية بما سببته العوامل المشار إليها من ركود اقتصادي مزمن وشلل في حركة السوق، ومن تذبذب متواصل في سعر صرف الدينار المتدهور أصلاً، وغلاء فاحش، وبطالة مكشوفة ومقنعة شمل أكثر من ثلثي اليد العاملة في البلاد، اضافة الى النهج الضريبي الذي اعتمده النظام والذي دفع اصحاب الكثير من الورش والمحلات، الانتاجية والخدمية، الى عدم تجديد اجازات المهنة، مفضلين البحث عن لقمة الخبز بوسائل اخرى.

وفي السياق ذاته استمر تطبيق **سياسة الخصخصة**، وجرى بيع المزيد من ممتلكات قطاع الدولة الزراعية والخدمية والكثير من المعدات والتجهيزات الصناعية الى القطاع الخاص، فيما بوشر بتحويل المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة والعديد من المؤسسات الحكومية، لا سيما المؤسسات الصحية التي تقدم خدماتها مجانا، الى العمل على اسس تجارية بطريقة "التمويل الذاتي"، التي هي شكل اولي للخصخصة. واذا وضعنا هذه الاجراء على طاولة البحث الدقيق لوجدنا انها كانت تستهدف في الواقع ترميم قاعدة النظام الاجتماعية. فالمنشآت والتجهيزات والمعدات العائدة لقطاع الدولة تم بيعها الى اعوان النظام (اصدقاء صدام، اعضاء اتحاد الصدّاميين، حملة الاوسمة والنياشين الاخرين..) قبل غيرهم، وباسعار تقل حتى بنسبة 30 في المئة عن قيمتها الحقيقية. كذلك الحال بالنسبة للمالكين الجدد في الزراعة، وهم حصرا كانوا من كبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين ومن الاعوان، الذين يحصلون فوق ذلك على المستلزمات الزراعية من مؤسسات الدولة باسعار مخفضة، ويتاجرون بالفائض منها في السوق السوداء!

والى جانب هذا كله ظلت الغالبية العظمى من الشعب تعاني من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية والكثير من المواد الغذائية. وقد نتج ذلك، من ناحية، عن بقاء قيمة الدينار متردية، كما جاء حصيلة لالغاء الرقابة على الاسعار او تغييبها، وفرض الوسطاء والسماسرة الطفيليين زيادات في هوامش ربحهم، وللعديد من الاجراءات الاقتصادية التي سبق ذكرها.

وفي مقابل ارتفاع الأسعار بقيت مداخيل العاملين لدى الدولة على مستواها بالغ التدني، وظلت الرسوم المتزايدة والأتاوات المتكاثرة و"التبرعات" القسرية تبتلع "الزيادات" التجميلية في مخصصات بعض فئات العاملين، ومنهم المعلمون، وتحول دون وقف الهبوط المتواصل للقيمة الحقيقية للمداخيل، الناجم عن استمرار التضخم وتصاعد تكاليف المعيشة. وقد أدى هذا الى فقدان كامل للتوازن الضروري بين الاجور والاسعار.

وبالمقابل، أسهم استشراء الفساد وانتشار ظاهرة الرشوة في سائر أجهزة الدولة ومؤسساتها، في استنزاف موارد المواطنين الضئيلة، التي تؤمن لهم بالكاد عيش الكفاف، و تتآكل بفعل عوامل مختلفة، منها ايقاف الدعم الحكومي للعديد من السلع والخدمات، والغاء بعض المزايا والاعفاءات التي كانت تمنح لفئات مختلفة من السكان.

ومن جهة اخرى لعب الحصار الاقتصادي أدوارا مدمرة فقد بيّنت حصيلة ثلاثة عشر عاما من العقوبات الدولية المفروضة على البلاد، ان شعبنا كان ضحيتها الاولى والكبرى، وانه دفع ثمنها باهظاً في معاناته الانسانية المتعاظمة، وفي ما لحق بقاعدة البلاد الاقتصادية بسببها من اضرار جسيمة، وما تسبب لعموم قواها وقدراتها من اهدار وتعطيل، وفي ما تركت في نسيج المجتمع من آثار مدمرة.

خلّف نهج النظام وخططه واجراءاته في المجال الاقتصادي، ومجمل سياسته الهادفة اولا وقبل كل شيء الى حماية سلطته وادامتها، الى جانب العواقب الثقيلة للحصار الدولي، آثاراً سلبية عميقة في واقع المجتمع، وتشويهات في حياته وبنيته ومثله، وأفضى الى تحلل في النسيج الاجتماعي والاسري، وتصدع في منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية، وانتعاش للوشائج التقليدية. وتدهورت احوال جماهير الكادحين والمتقاعدين وعامة شغيلة اليد والفكر، وبضمنهم المستخدمون والموظفون وذوو الدخل المحدود والشباب. كما شمل التدهور أعداداً كبيرة من الفلاحين المعدمين، خاصة من أبناء المحافظات الجنوبية، الذين اضطروا الى ترك اراضيهم وقراهم والهجرة حتى من محافظاتهم، هرباً من الضرائب والرسوم الباهظة المفروضة عليهم، ثم بفعل تجفيف الاهوار وما رافقه من حملات ارهاب وبطش كثيفة كانت تنفذها الاجهزة القمعية بصورة متواصلة في مناطق الأهوار وعموم الأرياف.

وفي مقابل الملايين المسحوقة، تنامت شريحة محدودة من كبار المسؤولين في النظام وحاشياتهم وازلامهم، ومن تجار الحرب والحصار المرتبطين بمافياتهم، الذين تحولوا بفضل الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم من النظام، ونتيجة لنشاطاتهم "الاقتصادية" الطفيلية، الى اصحاب مليارات ينعمون بحياة تحسدهم عليها نخب الاثرياء في كثير من البلدان الاخرى.

هكذا إذن يمكن القول ان الازمة العامة في البلاد نشأت وتنامت في ارتباط وثيق مع ازمة النظام. فقد انطلقتا كليهما من الاساس نفسه، واكتسبتا زخمهما من الدافع نفسه، وهو في الحالين نهج النظام والسياسات التي اختطها في الميادين كافة. وهما من جانب آخر بقيتا على الدوام تؤثران في بعضهما وتتأثران، وتحفز كل منهما الاخرى.

ملخص القول: ان جوهر الازمة العامة في البلاد كان يكمن في احتكار السلطة والاستبداد بها، وحرمان الشعب من حقوقه وحرياته الاساسية، وتردي احواله المعيشية والحياتية، وافتقاده الامن والاستقرار، وتشوه حياته الروحية وقيمه

الاجتماعية والاخلاقية، وفي عزلة البلاد اقليميا ودوليا، وتراجع مجمل مسيرتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية والحضارية. ومن الواضح ان النظام السابق، بسبب من طابعه وعموم نهجه وتوجهاته، كان يفاقم باضطراد هذه الازمة، ويتحول هو نفسه الى عقبة كأداء في طريق استرداد البلاد عافيتها واستئناف تطورها وتقدمها الطبيعيين.
ونتيجة لهذا التطور طرأ مزيد من التغيير على طبيعة العلاقة التي تربط القاعدة الاجتماعية بالنظام، وحولها اكثر فأكثر الى علاقة ارتزاق وانتفاع مجردين.

من ناحية اخرى - اذا كان التطور المذكور قد افلح بدرجة أو بأخرى في كبح عملية تآكل القاعدة الاجتماعية للنظام، فانه عجز عن ايقافها. يدلل على ذلك استمرار انسلاخ وتسرب الاعضاء الحزبيين مثلاً، وابتعادهم عن النظام واجهزته، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات حتى الى الاساليب القسرية لتأمين تعويض "المفقود" منهم بانتماءات جديدة.
وتظهر الوقائع المذكورة جميعا وغيرها مما سبقت الاشارة اليه، شدة العزلة الداخلية للنظام، وسعة الرفض الجماهيري لنهجه الدكتاتوري الدموي، وعمق قطيعة الشعب معه. وانعكس ذلك ايضا في استمرار روح التحدي واعمال المقاومة المباشرة من جانب ابناء الشعب، التي لا تخفت احيانا تحت وطأة القمع الوحشي، إلا لتتصاعد من جديد بعزم اشد، رغم الامعان في البطش والترويع وتصعيد وحشية الارهاب، واللجوء الى مختلف الاجراءات الهادفة الى حصر ازمة نظامهم وتصريفها.

وفي معرض تقيمه للحراك المجتمعي المناهض للنظام الدكتاتوري توقف المؤتمر الوطني السابع للحزب (2001) عند هذه النقطة واستنتج، بعد مناقشات مستفيضة، الى " **ان العمل الكفاحي المنظم، الضروري لتقريب ساعة الاطاحة بالنظام، لايزال ينمو ببطء مقارنة بالحاجة المشتدة الى وقف التدهور الشامل المتسارع في احوال الشعب والبلاد** " [2].
وارجع التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر سبب هذا البطء الى "*اولا وقبل كل شيء، الى ضعف نشاط المعارضة المنظمة في الداخل والى استمرار تبعثر قوى المعارضة، خاصة العاملة في الداخل، وعدم توصلها الى صيغة تعاون وتنسيق مناسبة، والى وحشية الارهاب الذي تمارسه السلطة الدكتاتورية، ولا تكف عن تصعيده كلما اشتد ساعد المقاومة الشعبية، فضلا عن ظروف الحصار الاقتصادي وعواقبه* "[3]. واكد على ان معالجة ذلك تتطلب، الى جانب *تكثيف الجهود لتجاوز تشتت قوى المعارضة، "تكثيفا مماثلا لجهود كل من القوى المذكورة، وبضمنها حزبنا، من اجل النهوض بقدراتها الكفاحية ونشاطها الملموس في مواجهة النظام المستشرس* " [4].
وبالمقابل اتسمت العلاقة بين النظام السابق والامم المتحدة منذ أواسط التسعينات بالتوتر والتأزم حيناً والانفراج النسبي حينا آخر، تبعا لتعامل النظام المذكور مع القرارات الدولية ومدى ما كان يبدي من استعداد للالتزام بها. وكان جوهر المشكلة يكمن، في حينه، في استهتار النظام بالقرارات الدولية ورفضه التعامل مع الجديد منها والتعالي على المساعي التي تبذلها اطراف دولية، داخل مجلس الامن وخارجه، للتحاور معه والتوصل الى حلول تؤمن تخفيف معاناة الشعب العراقي من جهة وتعليق العقوبات كخطوة نحو ازالتها من جهة اخرى. واستغلت الولايات المتحدة مواقف النظام هذه، وليست وحدها طبعا، لتوتير الاجواء وتأزيمها وتبرير الابقاء على العقوبات الاقتصادية.
ووفرت التطورات التي اعقبت العدوان الانكلو - امريكي في كانون الاول 1998، فرصا للنظام لتحسين ادائه وتخفيف ازماته مع المجتمع الدولي، سيما ان العدوان لاقى رفضا عربيا ودوليا واسعا وادانة لسياسة التفرد والعربدة العسكرية الامريكية وطابعها الامبريالي، وأثار ردود فعل سلبية في مجلس الامن الدولي ذاته.
ولكن قادة النظام المقبور احبطوا، بتصرفاتهم الرعناء وبعدوانيتهم، الآمال في الافادة من الاحتجاجات المذكورة والاصوات الداعية لفك الحصار الاقتصادي وتخفيف معاناة الشعب العراقي، وعاودوا نهج الغطرسة والتهجم على الذين وقفوا معهم، ورفضوا المشاريع المطروحة في مجلس الامن وقرارات مجلس الجامعة العربية لتجاوز الازمة. وعادت حالة التأزم في علاقة النظام مع الامم المتحدة بعد رفضه القرار **1284** الصادر عن مجلس الامن في كانون الاول 1999. هذا مع العلم ان حزبنا الشيوعي اعتبر هذا القرار، و رغم ما احتواه من ثغرات ومن غموض في صياغاته، " *خطوة على طريق التخفيف من معاناة شعبنا وباتجاه الخلاص من العقوبات الاقتصادية، حيث طرح لاول مرة امكانية تعليقها* ".
في هذه الاثناء ساد السياسة الامريكية في تعاملها مع الشأن العراقي توجهان. **الاول** في أعوام الدورة الثانية لادارة كلينتون **والثاني** مع بداية الادارة الجديدة برئاسة بوش الابن [5].

---

[2] انظر: الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع 25 – 28 أب 2001**، منشورات " طريق الشعب "، تشرين الثاني 2001، ص 46.
[3] المصدر السابق، نفس الصفحة.
[4] المصدر السابق، ص 47.
[5] انظر: وثائق المؤتمر الوطني السابع ...، مصدر سبق ذكره، ص 60 ولاحقا.

مثل **الاول** امتدادا لسياسة **احتواء النظام الدكتاتوري** في العراق عبر مواصلة الحصار الاقتصادي، وفرض التفتيش والرقابة على برامج النظام التسلحية، وتدمير اسلحة الدمار الشامل، والضغط العسكري، وبضمنه استخدام القوة بين فترة واخرى بدعوى إجباره على الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية ومنعه من تهديد جيرانه. فضلاً عن الابقاء على المنطقة الامنة في كردستان والحظر الجوي في الشمال وفي الجنوب.

واذا كانت هذه السياسة قد نالت قبولاً في بعض الاوساط الدولية بعد حرب الخليج الثانية، فانها اضرت بالشعب العراقي وعمقت من معاناته المعيشية في ظل استمرار الحصار الذي تحمل شعبنا اعباءه، بينما استطاع النظام التكيف معه واستثمر الاوضاع الناشئة عنه لتشديد قبضته في الحكم ومواصلة نهج القمع والارهاب من جهة وللتحايل على العقوبات وخرقها من اجل استحصال اموال تمكنه من تثبيت دعائم حكمه واعادة تجهيز مؤسساته الامنية والعسكرية والاعلامية من جهة اخرى.

والمفارقة الجديرة بالاشارة هنا هي ان هذه السياسة لم تسع لاحتواء النظام وحده ، بل تعدت ذلك الى محاولة احتواء المعارضة ايضاً، بما يسيء اليها ويشوه سمعتها، ويحول دون نجاح اطرافها في تحقيق وحدة العمل والتنسيق المشترك وتصعيد النضال لاسقاط الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي المنشود.

لقد جهدت السياسة الامريكية هذه لاضعاف المعارضة العراقية وتشتيت شملها، وذلك بدعم جهات معينة منها وتقديم المستلزمات المالية واللوجستية لتكوين اطر ترتبط بسياستها وتروج لمواقفها. وهذا مابينه اقرار الادارة الامريكية في نهاية 1998 قانون ماسمى في حينه بـ **"تحرير العراق"**، الذي زعمت ان **هدفه** هو تقويض النظام، فيما تحول عمليا الى اداة للتعامل مع بعض اطراف المعارضة القريبة من الادارة الامريكية، بينما لم تطرأ على سياسة الاحتواء اي تغييرات جدية، وبقيت في جوهرها تهدف الى توفير مناخ مناسب للابقاء على النظام ضعيفا وتحت مطرقة القرارات الدولية الى حين الاتيان ببديل يخدم مصالحها الستراتيجية في المنطقة ويؤمن لها الهيمنة على المصادر النفطية خاصة. علما ان هذا البديل لن يأتي برأيها الا عبر **تغيير فوقي** للسلطة الحاكمة.

وإزاء مأزق هذه السياسة وتصاعد المطالبات العربية والدولية بانهاء الحصار عن الشعب العراقي وتخفيف معاناته، وماحققه النظام على الساحتين الدبلوماسية والاعلامية عربياً ودولياً، خاصة في السنة الاخيرة في ولاية كلينتون وهي سنة الانتخابات الرئاسية، اضطرت الادارة الجديدة للحزب الجمهوري الى الاعلان عن نيتها **اعادة النظر** في السياسة إزاء العراق وسارعت الى التشاور مع حلفائها وقادة دول المنطقة لبلورة خطة جديدة للتعامل مع القضية العراقية والزام النظام تنفيذ القرارات الدولية وعملت على اعادة التوافق الدولي ازاءه بعد ان كثرت الخلافات والمواقف المعارضة لها. كما اعلنت انها ستعيد ترتيب اولوياتها في المنطقة بحيث تضع القضية العراقية في مقدمة هذه الاولويات، على حد قول المسؤولين فيها.

ويبدو مما اعلن في حينه عن ملامح السياسة التي كانت تنوي الادارة الجديدة اتخاذها، انها كانت تستهدف في جوهرها **استبدال نظام العقوبات الاقتصادية بنظام يشدد الرقابة العسكرية والمالية على العراق**. وهي تنطلق في ذلك، كما يبدو جليا، من دوافع اقتصادية ايضا ، ترتبط بأزمة الطاقة التي كانت تواجهها وستواجهها في المستقبل كذلك، وبحاجتها الى توفير مصادر اضافية.

وبدأت الادارة الامريكية الجديدة بطرح بعض الافكار والمفاهيم الجديدة حول التعامل مع مسألة العقوبات الاقتصادية، وهو ما اطلقت عليه اسم **"العقوبات الذكية "**. وسعت الى تسويق هذه السياسة من اجل المزيد من الضغط على النظام العراقي والحد من الاندفاع نحو اعادة تأهيله، فضلا عن السعي لوقف عمليات تهريب النفط العراقي وعرقلة المساعي لتسيير الرحلات الجوية المنتظمة من والى بغداد بدون موافقة الامم المتحدة.

ومع كل هذا ينبغي الا يقودنا ما طرح الى القول ان تغيرا جذريا في السياسة الامريكية قد حصل. فـ "العقوبات الذكية" التي كانت تتحدث عنها (واشنطن) لم تكن سوى صيغة امريكية للعقوبات تنسجم مع مصالحها الاستراتيجية وموقفها من القضية العراقية. و لهذا السبب قلنا أن " العقوبات الذكية " كان *"يراد منها تحقيق ما عجزت الادارة الامريكية عن تحقيقه منذ 1990 ولكن بواجهة انسانية براقة وبزعم التخفيف من معاناة الشعب ... بل ان المشروع .. لم يؤد في اخر المطاف الا الى اطالة الحصار "* [6]. فالادارة الامريكية، ديمقراطية ام جمهورية، كانت تسعى الى التغيير الفوقي، والى الحيلولة في الوقت ذاته دون نضوج الحركة الجماهيرية الساعية الى ازالة الدكتاتورية القائمة. وبعبارة اكثر تبسيطا انها كانت تريد **" تغييرا في النظام "** وليس **" تغيير النظام "** ذاته. وان استراتيجيتها الوحيدة هي حماية وتطمين مصالحها الحيوية في المنطقة، وبضمنها تأمين الهيمنة على النفط العراقي وعلى اقتصاد البلاد، وهذا يتقاطع كليا مع مصالح شعبنا وحقوقه ومع استقلال البلاد وسيادتها الوطنية.

---

[6] انظر: سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي في حوار مع " الزمن"- العدد 171 – 16 شباط (فبراير). المقابلة منشورة في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق 2001 – 2004**، منشورات طريق الشعب، دار الرواد المزدهرة، بغداد 2007، ص 29.

وبمقابل ذلك كله لا بد من وقفة عند اوضاع المعارضة العراقية في حينه والتي كانت تتازعها عد اتجاهات ورهانات[7].

فقد شهدت السنوات الاخيرة التي سبقت سقوط النظام استقطابا واضحا بين اطراف المعارضة العراقية، خاصة بعد اقرار الكونغرس الامريكي و الادارة الامريكية "قانون تحرير العراق" واعلان الاخيرة رسميا بعد عملية "ثعلب الصحراء" **نيتها إحداث تغيير في العراق**.

فقد نشطت بعض الاطراف في الخارج، المؤيدة للمشروع الامريكي والتي تستمد حضورها من الدعم الخارجي وتراهن عليه في تغيير النظام، وعقدت عدّة اجتماعات في اطار المؤتمر الوطني العراقي في لندن ونيويورك. وجرى تفعيل هذا النشاط بعد تعيين الادارة الامريكية منسقا لها مع المعارضة العراقية، نجح في عقد اجتماع الجمعية العمومية للمؤتمر في تشرين الاول 1999. لكن هذا الاجتماع فشل في جمع اطراف المعارضة وتحقيق نقلة نوعية في نشاطها، ولم يأت بجديد سواء في طروحاته المروجة للسياسة الامريكية أو في ارتباطه بمؤسساتها. واكثر من ذلك جدّد المساعي لتحويل المعارضة الى اطار غير فاعل وبعيد عن ساحة النضال الحقيقية والى أداة للدعاية لطروحات السياسة الامريكية ازاء العراق.

وفي المقابل كثفت الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية من جهودها لتضييق الكثير من نقاط الخلاف وتم التوصل الى فهم مشترك لبعض الامور العُقدية وحتى صياغة ذلك. الا انه لم يمكن حتى تلك اللحظة، ولعوامل عدة معروفة، تحويل حصيلة هذه الجهود الى صيغة موحدة تعبر عن القواسم المشتركة لهذه الاطراف.

ومن جانبنا فقد توجه حزبنا في تحركه نحو القوى الأساسية ذات الامتداد داخل الوطن والتي تعتمد على قواها الذاتية وتستند الى جماهير شعبنا في عملية التغيير المنشود، كما واصل اتصالاته مع العديد من الاحزاب والقوى الاخرى والشخصيات المستقلة، وعقد الحزب عددا من النشاطات المشتركة صدرت عنها بيانات ومذكرات تعبر عن مواقف موحدة لاطراف عديدة من المعارضة الوطنية تتعلق بتطورات الاحداث الجارية في الوطن وبالدفاع عن شعبنا.

ورغم هذه النشاطات والفعاليات، وفي معرض تقييم ما انجز في حينه توصل المؤتمر الوطني السابع (اب 2011) الى مايلي: "*من الواضح ان وضع المعارضة العراقية اليوم هو دون المستوى الذي تتطلبه مهمة اسقاط الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي المنشود، التي تستلزم التنسيق المشترك والاتفاق على برنامج عمل موحد. والتطورات الاقليمية والدولية الاخيرة تؤشر تغيرا في مواقف العديد من الدول والاطراف التي كانت تتعامل مع المعارضة العراقية. والبلدان المجاورة ليست لها علاقة واضحة معها باستثناء بعض الاطراف التي تتعامل وفق سياقات تحددها مصالحها القومية. ولا تزال معظم البلدان الغربية تمانع في التعامل مع المعارضة او مع بعض اطرافها ما عدا استثناءات قليلة، وتفضل التعامل مع الشأن العراقي من خلال السلطة الحاكمة في بغداد وعلاقاتها مع الامم المتحدة. اما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتان تعلنان دعمهما للمعارضة، فانهما تدعمان اطرافا محسوبة عليهما فقط، تنشط في الاساس خارج الوطن، وهما تقومان بالوصاية عليها وربطها بمشاريعهما بعيدا عن مصالح شعبنا وتطلعاته.* ***ان ما يؤذي المعارضة العراقية ويضر بنضالها ضد الدكتاتورية، هو كونها لم تتمكن حتى الآن، رغم توافقها عموما حول عناصر اساسية في الخطاب السياسي الموحد، من الاتفاق بشكل جماعي على برنامج عمل يعبر عن القواسم المشتركة، ويشكل سندا ومرجعية سياسية لابناء الشعب الذين يواجهون الدكتاتورية كل يوم ويتطلعون للخلاص منها*** "[8].

ولم يكتفي الحزب بنقد الواقع الذي كان سائدا في حينه بل تقدم خطوة الى الامام حين عرض رؤيته لاصلاح الاوضاع واستنهاض المعارضة لتكون بمستوى المهمات التي طرحها الوضع آنذاك. وفي هذا الجانب اكد الحزب على ان الواجب في هذه المرحلة العمل من اجل انجاز جملة من المهام[9]:

1- مواصلة الجهود الحثيثة لايجاد اشكال فاعلة، ثابتة او مؤقتة، للتنسيق والتعاون مع بقية اطراف المعارضة الوطنية على اساس برنامج يستند الى الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة او على اساس اهداف مشتركة محددة.

2- الاستمرار في المساعي مع الاحزاب الاساسية للتوصل الى اتفاق سياسي، أو أي شكل من اشكال التعاون والتنسيق الثنائي او المتعدد الاطراف، يتضمن كحد ادنى تصورات مشتركة حول القضايا الرئيسية التي تواجه بلادنا وشعبنا.

3- المضي في تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف مع عموم القوى الديمقراطية في المعارضة الوطنية العراقية التي تلتقي في مواقفها مع تصورات الحزب في شأن ازالة الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي.

4- مواصلة السعي لتطوير العلاقات مع قوى التيار الديمقراطي والعمل على الارتقاء بالتنسيق بين اطرافه وتعزيز مواقفه وازالة المعوقات التي تحول دون اجتذاب قوى وشخصيات جديدة نحوه.

---

[7] انظر: **وثائق المؤتمر الوطني السابع**...، مصدر سابق، ص 68 ولاحقا.

[8] انظر: **وثائق المؤتمر الوطني السابع**...، مصدر سابق، ص 71.

[9] المصدر السابق، ص 71 – 72.

5- تعزيز المبادرات التي يقوم بها الحزب بمفرده او بالتعاون مع الاحزاب الاخرى في مجال الاتصال بالاوساط الرسمية والشعبية في البلدان العربية والاوربية ومع المؤسسات الاقليمية والدولية، عبر الزيارات والمشاركة في الفعاليات والندوات، للافادة منها في عكس وجهات النظر المشتركة للمعارضة الوطنية ازاء القضايا المتعلقة بالشأن العراقي، وفي مواجهة نشاطات النظام ومناصريه وتعرية طروحاتهم.
6- تأكيد كون المشروع الوطني الديمقراطي الذي اقره المؤتمر الوطني السادس للحزب والنداء الذي اصدره الكونفرنس الخامس وبيان القواسم المشتركة، تصلح اساسا للحوار بين اطراف المعارضة الوطنية العراقية من اجل التوصل الى ما هو ممكن ومشترك.

الموقف من الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية عموما

- من اجل الرفع الفوري وغير المشروط للحصار عن شعبنا-

كان حزبنا بين قلّة من القوى المعارضة للنظام الدكتاتوري، التي طالبت برفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي دون قيد او شرط. وقوبلت دعوته الى ذلك، ووضعه المطلب في صلب شعاره المركزي الذي تبناه المؤتمر الوطني الخامس (تشرين الثاني 1993) [10] واكد عليه في المؤتمرين اللاحقين، السادس (1997) [11] والسابع (2001) [12] بمعارضة من قبل العديد من قوى المعارضة التي كانت ترى في الحصار وسيلة لاضعاف النظام الدكتاتوري، تتيح للشعب فرصا اكبر لاسقاطه، وترى في رفعه خطرا على هذا النضال " لانه سيقوي النظام "!

وفي الوقت نفسه اعتبر قرار مجلس الامن رقم 986 وتطويره اللاحق في القرارين 1153 و 1284، وبعض الاجراءات الاخرى خطوات نحو التخفيف من معاناة شعبنا [13]. ولكنه بالمقابل حذر من المساعي، لاسيما الامريكية، التي كانت تهدف الى جعل تنفيذ القرار 986 بديلا عن رفع الحصار عن شعبنا، واكد على انه سيواصل نضاله حتى يتم رفع الحصار عن الشعب [14].

واستند الحزب في موقفه هذا الى حقيقة ان الحصار الاقتصادي لعب ادوارا مدمرة اذ بيّنت حصيلة ثلاثة عشر عاما من العقوبات الدولية المفروضة على بلادنا، ان شعبنا هو ضحيتها الاولى والكبرى، وانه دفع ثمنها باهظاً في معاناته الانسانية المتعاظمة، وفي ما لحق بقاعدة البلاد الاقتصادية بسببها من اضرار جسيمة، وما تسبب لعموم قواها وقدراتها من اهدار وتعطيل، وفي ما تركت في نسيج المجتمع من آثار مدمرة.

وكشفت الحصيلة المروعة بجلاء كامل **الطابع الوحشي** للعقوبات الاقتصادية، التي عمدت الدول الامبريالية، خاصة الولايات المتحدة، في العقود الماضية، الى فرضها على الدول الاخرى بدعوى "معاقبة حكامها الدكتاتوريين". واسهمت هذه الحصيلة من ثم بنصيب حاسم في تقويض القاعدة "الاخلاقية" لهذا النوع من العقاب الجماعي، الذي لا يعدو كونه وسيلة لإملاء الارادة على الغير [15].

غير ان الآمال التي عُلّقت على تطبيق هذه القرارات، التي انتقد حزبنا في الوقت نفسه عيوبها ونواقصها، لم تتحقق الا جزئيا. ويرجع سبب ذلك الى **عاملين اساسيين** [16]:

العامل الاول يتمثل في **مواقف النظام الدكتاتوري السلبية** منها، وعزوفه عن تنفيذها إلا بالقدر الذي يخدم احتياجاته المالية ومصالحه السياسية، والى تلاعبه بتطبيقها حين لا يجد مفراً من التطبيق!

كما يرجع **العامل الثاني** الى **اساليب المماطلة والتسويف**، التي كان يلجأ اليها ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في اجهزة الامم المتحدة بهدف عرقلة التنفيذ، والى تباطؤ بيروقراطية المنظمة العالمية ذاتها في انجاز واجباتها المرتبطة بذلك، وضعف رقابتها واشرافها.

لقد اكد حزبنا على الدوام، وهو يلح على التطبيق السليم للقرار 986، ان هذا القرار لا يوفر الحل الناجع لاوضاع شعبنا وبلادنا المأساوية، الناجمة عن الحصار الاقتصادي الدولي، حتى في حال تطبيقه على افضل وجه. وانه لا بديل من اجل ذلك، عن **الرفع الكامل، الشامل، الفوري، وغير المشروط لهذا الحصار عن الشعب**، وتكريس الموارد المالية - بجانب استخدامها في تأمين كامل احتياجات الشعب الغذائية والصحية والانسانية الاخرى - لاعادة الحياة الى

---

[10] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني الخامس " مؤتمر التجديد والديمقراطية "**، 12 – 25 تشرين اول 1993.
[11] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السادس 26 – 29 تموز 1997**، منشورات " طريق الشعب "، ايار 1998.
[12] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع 25 – 28 أب 2001**، منشورات " طريق الشعب "، تشرين الثاني 2001
[13] المصدر السابق، ص 26
[14] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السادس**...، مصدر سابق، ص 20.
[15] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع** ...، مصدر سابق، ص 26
[16] نفس المصدر السابق.

الاقتصاد الوطني من خلال اطلاق الدورة الانتاجية السلمية من جديد [17]. ولهذا ايضا طالب حزبنا بالفصل بين موضوع رفع الحصار الاقتصادي عن شعبنا، ومهمة التفتيش عن اسلحة النظام الدكتاتوري المحظورة وتدميرها، بحيث لا يكون انجاز هذه المهمة شرطاً لرفع الحصار. وفي هذا السياق طالبنا كذلك باطلاق الارصدة العراقية المجمدة في الخارج، للافادة منها في تخفيف معاناة شعبنا الغذائية والصحية، كما في تحريك الدورة الاقتصادية في البلاد.

كما كنا قد **طالبنا ايضا بخفض النسبة العالية جدا (30%) من العائدات النفطية، التي كانت مخصصة لصندوق تعويض المتضررين من غزو الكويت.** وقد تحقق ذلك فعلا بقرار مجلس الامن **1330** الصادر في 5 كانون الاول 2000، الذي خفض النسبة الى 25%، وهي مع ذلك نسبة تبقى عالية ولهذا اكدنا على أنه من الضروري خفضها الى ادنى حد ممكن، الى جانب اعادة النظر في المعايير المعتمدة في تحديد حجوم التعويضات والعمل على تأجيل دفعها.

وفي حال الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي عن الشعب، وضمانا لوصول موارد البلاد المالية، النفطية وغيرها، الى مستحقيها من ابناء الشعب والى ميادين معافاة الاقتصاد وتنميته، ولمنع الحكام من توظيفها بطريقتهم المعروفة من العقود الماضية: على العسكرة والتسلح وشن الحروب وقمع الشعب، وللحيلولة دون مصادرتهم حصة اقليم كردستان من العائدات النفطية، اكد حزبنا في العديد من المناسبات واخرها في المؤتمر الوطني السابع (آب 2001) على ان "*من المناسب وضع آلية لتأمين اشراف مؤقت من جانب الامم المتحدة، يبقى مابقي النظام .. قائماً، على اتجاهات انفاق الموارد المالية المذكورة، او توفير ضمانات وترتيبات دولية مناسبة وفعالة لهذا الغرض. فليس من الانصاف او المنطق ان يخضع الانفاق مجددا لارادة النظام، الذي يتوجب عزله سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا* " [18].

واضاف : "*لقد اثخنت العقوبات الاقتصادية الدولية شعبنا بالجراح، واتاحت للحكام الذين بذلوا كل جهد لمفاقمة عواقبها، فرصا لم يكونوا يحلمون بها ليس فقط للافلات من العقاب، بل ولارهاق شعبنا وتكبيله بالمزيد من القيود، وشل حركته ونضاله ضد نظامهم. وان مطالبتنا التي يتوجب ان تتصاعد برفع هذه العقوبات عن الشعب، انما تنطلق من ادراك ان ذلك سيمكنه من النهوض في وجه الدكتاتورية بقوة اكبر وعزيمة اشد، ومن تصعيد الكفاح الذي لم يكف عنه يوما ، من اجل التغيير الديمقراطي في العراق* "[19].

ولم يكن هذا الموقف يعني، بأي حال من الاحوال، القبول بفك عزلة النظام السياسية والدبلوماسية، أو تمكينه من التحكم بعائدات النفط وبناء ترسانته العسكرية من جديد.

وبمقابل ذلك طالب حزبنا بتعديل قراري مجلس الامن: 706 و 712 ، بما يؤمن زيادة كميات النفط المصدرة، وجعل الحصة المقررة لصندوق التعويضات ونفقات مبعوثي الامم المتحدة الى العراق خارج الكمية المطلوبة، واستثناء كردستان العراق، وهي خارج سلطة الدكتاتورية، من العقوبات الاقتصادية، وضمان التوزيع العادل للمواد المطلوبة على جميع ابناء الشعب، وتحت رقابة الامم المتحدة.

وقد اخذ بعض هذه المطالب طريقه الى القرار 986، الذي رأى حزبنا آنذاك انه: " رغم كونه يبيح بيع كمية اكبر من النفط، ويوفر مقداراً اكبر من الدولارات" فإنه لا يلبي كل مطالبنا، ولا يضمن تلبية كامل الاحتياجات الملحة لشعبنا، " ولكنه يمكن ان يكون خطوة على هذا الطريق". لذلك دعا الحزب الى "*اطلاق تصدير النفط والغاء تجميد الارصدة العراقية في الخارج، من اجل تأمين الموارد الكافية، ليس لتوفير الغذاء والدواء للشعب فحسب، بل ومن اجل المساعدة في اعادة الدورة الاقتصادية، على ان يتم كل ذلك بأشراف ورقابة الامم المتحدة*". كما انتقدنا تشدد واضعي القرار 986، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، في فرض اقتطاع الحد الاعلى البالغ 30% لاغراض دفع التعويضات وسد النفقات المتعلقة بتنفيذ القرار. وانتقد الحزب ايضا فرض تصدير معظم النفط عبر الاراضي والموانىء التركية، ورأى في ذلك اجحافاً بحق شعبنا الذي يعاني الجوع والمرض. وفي الوقت نفسه اعتبر قرار مجلس الامن رقم 986 وتطويره اللاحق في القرارين 1153 و 1984، وبعض الاجراءات الاخرى، خطوات نحو التخفيف من معاناة شعبنا.

غير ان وضع القرار 986 لم يكن يتم دون منغصات وعوائق من طرف النظام المقبور من جهة ومن طرف الولايات المتحدة وبريطانيا من جه اخرى لا بد من الاشارة اليها هنا.

فبعد المباشرة بتنفيذ القرار 986 في كانون الاول 1996، واصل النظام الدكتاتوري مناوراته للتحكم بالتنفيذ، وللتلاعب والغش في المواد الموزعة، واستخدام الحصة التموينية كسلاح ضد فئات واسعة من ابناء الشعب. وفي الوقت نفسه وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا العراقيل في طريق التنفيذ، وتلكأت الاجهزة البيروقراطية للأمم المتحدة في القيام بواجباتها في هذا الشأن، الامر الذي افضى بدوره الى تأخير وصول الاغذية والادوية الى المحتاجين إليها من ابناء وبنات شعبنا.

---

[17] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السادس**...، مصدر سابق، ص 20.

[18] انظر المصدر السابق.

[19] نفس المصدر السابق، ص 29

هكذا اذن بينت نتائج تطبيق العقوبات الدولية ان شعبنا كان ضحيتها الاولى، وانه دفع جراء فرضها ثمنا باهظا في معاناته وفي الاضرار التي لحقت باقتصاده، وفي ما نجم عنها من آثار على المجتمع ونسيجه. بينما "*اتاحت للحكام الذين بذلوا كل جهد لمفاقمة عواقبها بالنسبة للجماهير، فرصا لم يكونوا يحلمون بها ليس فقط للافلات من العقاب، بل ولارهاق شعبنا وتكبيله بالمزيد من القيود، وشل حركته ونضاله ضد نظامهم، وان مطالبتنا ... تنطلق من ادراك ان ذلك سيمكنه من النهوض في وجه الدكتاتورية بقوة اكبر وعزيمة اشد، ومن تصعيد الكفاح الذي لم يكف عنه يوما، من اجل التغيير الديمقراطي في العراق* " [20].

وثمة ملاحظة استراكية هنا وهي انه وعلى الرغم من مطالبة حزبنا بالتطبيق السليم للقرار 986، فانه لم يكن يرى في القرار الحل الناجع، حتى وان طبق على افضل وجه. لذا اكد المؤتمر الوطني السابع على "*العمل من اجل الرفع الفوري وغير المشروط للحصار عن شعبنا، ودعم الخطوات والمواقف والقرارات العربية والاقليمية والدولية، التي تساعد على التعجيل في تحقيق هذه المهمة، مميزا بين الشعب وحكامه الدكتاتوريين. ومن المهم بجانب ذلك مواصلة تعرية ومواجهة محاولات السلطة والاوساط الامريكية والبريطانية، الرامية الى ابقاء الحصار على شعبنا واذلاله والمتاجرة بمعاناته* " [21].

ان تفكيك النص السابق ودفعه الى نهايته المنطقية سيتيح الاستنتاج بان موقف الحزب الشيوعي العراقي من الحصار الاقتصادي لم يكن احاديا بل كان ذا شقين.

- فمن جهة دعا الى " **الرفع الفوري وغير المشروط للحصار عن شعبنا... مميّزا بين الشعب وحكامه الدكتاتوريين** ".
- ومن جهة اخرى الى " **تعرية ومواجهة محاولات السلطة والاوساط الامريكية والبريطانية، الرامية الى ابقاء الحصار على شعبنا واذلاله والمتاجرة بمعاناته** ".

طبول الحرب تقرع مبكرا!

بعد فوز جورج بوش الابن في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة وصعود الجمهوريين الى الحكم هناك، ووقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 والتطورات والتداعيات التي تلتها، شهدت العلاقات الدولية مزيدا من التعقيد والرهانات الجديدة، خصوصا مع تعزز مواقع التيار الأكثر تطرفا في الإدارة الأمريكية الجديدة الذي كان يريد توظيف أحداث سبتمبر بفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بقوة المدفع.

ففيما أشرفت **المرحلة الأولى** من ما سمي بـ " **الحملة العالمية ضد الإرهاب** " وذلك بالإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان وتحطيم تنظيمات " القاعدة "، تصاعدت الأصوات داخل الإدارة الأمريكية الجديدة آنذاك لإضفاء المزيد من التشدد وتوسيع دائرة الاستهداف لتشمل العديد من البلدان التي **"تؤوي الإرهاب"** أو تشكل قواعد خلفية له أو تقدم الدعم في هذا المجال لـ **"الحركات والمنظمات الإرهابية"**. وشهدت هذه المرحلة تدقيقا لأولويات الستراتيجية الأمريكية حيث لاحظنا حينها صياغة مفهوم **"محور الشر"** الذي ضم كلا من **العراق وإيران وكوريا الشمالية**. ولم يكتف صناع السياسة والقرار في الولايات المتحدة بذلك بل لوحظ كذلك مسعاهم الدائب لتوسيع مفهوم الإرهاب ليشمل إنتاج أسلحة الدمار الشامل والتي كان النظام العراقي حينذاك - بحسب الرؤية الأمريكية – يعتبر **المتهم الأول** في إنتاجها. ومن هنا تصاعدت الحملة ضد هذا النظام بما في ذلك التهديد بإزاحته من خلال خيار الحرب، واتخاذ الإدارة الأمريكية المزيد من الإجراءات والممارسات بهذا الاتجاه. ورافق ذلك **التحول** في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة بالانتقال من " **سياسة الاحتواء** " الى " **استراتيجية الردع الوقائي** ". وقد وجد ذلك انعكاسه على أوضاع المعارضة العراقية وحدوث تمايزات واصطفافات داخلها ونشوء تحالفات جديدة واستقطابات جديدة ألقت بثقلها على العمل المعارض وعقّدت من مهماته.

ومن المؤكد أن التمرينات والاستعدادات العسكرية والمشاورات التي كانت تجري في غرف محكمة الإغلاق والتي قامت بها الولايات المتحدة حينذاك، رافقها على الأرض حملة إعلامية بدخان كثيف وما صاحبها من صخب كبير جعلها تفعل فعلها في أوساط عديدة، خالقة مناخا حربيا وحالة رعب .

وبمقابل ذلك تكاثرت الأسئلة وعلامات الاستفهام والتعجب حول قادم الايام وصراع الارادات، وذلك أمر طبيعي لأن النقاش حول هذا القضايا لم يعد نقاشا أكاديميا صرفا يجري في غرف مغلقة، بل على العكس كان في الواقع جدلا

---

[20] الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني السابع** ...، مصدر سابق، ص 29 – 30.

[21] المصدر السابق. واكد هذا الموقف في التقرير السياسي الذي صدر عن المؤتمر الوطني الثامن. قارن: **الحزب الشيوعي العراقي. وثائق المؤتمر الوطني الثامن**، بغداد 10 – 13 ايار 2007، ص 30.

صاخبا يدور حول مصير الوطن ومستقبل شعبنا، وهل ستستطيع بلادنا **الانتقال** من نظام شمولي قمعي إرهابي الى بناء نظام ديمقراطي تعددي وتداولي أم لا ؟ وما هي **القوى** القادرة حقا على إنجاز هذه المهمة الخطيرة والنبيلة في آن؟

وأمام تصاعد التهديدات الأمريكية باللجوء الى خيار الحرب كوسيلة لحل الأزمة البنيوية المستعصية في بلادنا انذاك، تدفقت أسئلة عديدة عن دور المعارضة العراقية إذا ما اندلعت الحرب، وكيف ستتعامل مع الوضع الجديد ؟ وتوسعت دائرة الأسئلة لتشمل سؤالين مهمين جدا هما :

- **هل المطلوب الاصطفاف مع النظام الدكتاتوري**، الذي خرب البلاد واستنزف شعبنا في معاركه الدونكيشوتية وقياماته المتعددة؟
- **أم هل سيتوجب على المعارضة أن تساند الحملة العسكرية الأمريكية المتوقعة على بلادنا** لإسقاط النظام الدكتاتوري، بما ستحمله من مآس جديدة لشعبنا ودمار وخراب لبلادنا ؟

في ظل هذه الجلَبة لا بد من التوقف عند قضيتين اساسيتين يمكن طرحهما على هيئة سؤالين:

السؤال الاول: لماذا رفض الحزب الشيوعي العراقي خيار الحرب؟
السؤال الثاني: كيف تطور موقف الحزب من هذا الخيار؟

لماذا رفض الحزب الشيوعي العراقي خيار الحرب؟

قبل الاجابة التفصيلية عن هذا السؤال لابد من وقفة سريعة عند "**مؤتمر لندن**" الذي كان يضع "اللمسات الاخيرة" لاسقاط النظام الدكتاتوري . فكما هو معروف فإنه وعشية التحضيرات لاعتماد خيار الحرب والحل العسكري لاسقاط النظام الدكتاتوري عبر عمل عسكري تقوم به " قوات التحالف الدولي " التي انشأت وانيط بها تنفيذ هذه المهمة، انعقد في (لندن) مؤتمر حضرته معظم القوى المعارضة للنظام الدكتاتوري التي راهنت على العامل الخارجي في اسقاط الدكتاتورية، وعلى خططه للتغيير في العراق عن طريق الحرب. لكن الحزب الشيوعي العراقي لم يحضر هذا المؤتمر مما اثار حفيظة كثيرين من قوى المعارضة آنذاك التي شنت على الحزب حملة اعلامية وصل بعضها الى اتهامة بـ " الانحياز لصالح النظام الدكتاتوري". غير أنه **ورغم هذه الحملة القاسية ظل الحزب متمسكا برفضه للخيار العسكري الاجنبي من جهة، ورهانه على خيار آخر، هو الخيار الوطني الديمقراطي من جهة اخرى.**

ان الملاحظات السابقة تتيح القول ان "مؤتمر لندن"، الذي عقد باسم جمع اطراف المعارضة وتوحيد جهودها، لم يكن يمثل الطموح، وكنا - كحزب شيوعي - نرغب ان يأتي في غير ما جاء عليه في تركيبته ومنهجه ومنطلقاته. فقد ارتكبت في سياق التحضير له وفي ادارته، اخطاء عدة، وكانت التأثيرات الخارجية للاسف، ورغم ما بذل من جهود للتخفيف منها والتقليل من فعلها، كبيرة.

بل انه، أي المؤتمر، لم يستطع النطق بكلمة حق حول المسألة الاهم، ونعني عملية وآلية التغيير، خشية ان يضعه ذلك في موقع الرفض للحرب، وهي الخيار الذي كان تبشر به الولايات المتحدة وتهيء له، واكتفى برفض بعض نتائج هذه الحرب، كالاحتلال وتنصيب حاكم عسكري.

وما يسجل عليه خصوصا، انه وقع في فخ اعادة تركيب المعارضة الوطنية العراقية على اسس عرقية ودينية وطائفية، وعلى حساب المعيار الاساسي السليم: السياسي - الاجتماعي.

واضافة لذلك فان من بين اسباب امتناع الحزب الشيوعي العراقي عن المساهمة في مؤتمر لندن هو قناعته " *ان السبيل الامثل لعقد مؤتمر كهذا، هو التشاور المباشر بين الاطراف الوطنية العراقية المعارضة، من دون تدخل او وصاية من أي جهة اجنبية* " [22]. *ولهذا " كنا نامل ان تعقد المعارضة العراقية مؤتمرها على اسس ومنطلقات اخرى، تؤمن استقلالية القرار السياسي للمعارضة العراقية، والمطالبة بدعم واسناد دوليين لقضيتنا وفقا للشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة* " [23].

---

[22] انظر: في حديث لجريدة " هاولاتي " سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. ورد نص المقابلة في: **الحزب الشيوعي العراقي العراقي – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 60.

[23] في تقرير لوكالة (يو بي اي): الشيوعيون العراقيون يرفضون أي حوار مع نظام صدام ويعتبرون تغيره مطلبا ملحا ولكن بدون خيار الحرب. ورد التقرير في: **الحزب الشيوعي العراقي العراقي – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 66.

وقد توقفت اللجنة المركزية للحزب عند هذه القضايا وذلك في اجتماعها المنعقد في 19 – 20 شباط 2003 واستنتجت: " *ان ذلك سيضعف كيان المعارضة، ويحدّ من طاقتها، ويجعلها اكثر هشاشة امام الضغوط الخارجية، بل واكثر استعداداً للتشتت والتشرذم الاضافيين. ذلك انه يحفز موضوعياً اتجاهات التعصب القومي، والتخندق الديني، والانعزال الطائفي و المذهبي. ومن شأن ذلك كله، دون ريب، ان يترك آثاراً سلبية على وحدة شعبنا، التي نريد لها ان تتأسس ديمقراطياً وعلى قاعدة المجتمع المدني، مع استبعاد المظاهر السلبية التي شجعتها الديكتاتورية والانظمة المعادية لمصالح الشعب. كذلك كانت قضية الحصص والمواقع والصراع التنافسي حولها، والتزمت والتعنت في معالجتها، بل ونزعات الاستئثار، واحتكار التمثيل، والاستحواذ على مراكز صنع القرار، وتهميش القوى الاخرى وتجاهل ادوارها من طرف البعض" كانت من النقائص الكبيرة في المؤتمر، التي ستؤثر في المدى البعيد على قدرته كمؤسسة على الاستمرار، وقبل ذلك على الفعل والتأثير في عملية التغيير، وفي مواجهة الضغوط والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي* "[24].

وفي ضوء الملاحظات اعلاه لم يجد الحزب في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية، ما يلبي ذلك، فضلا عن انه جاء في وقت كانت تقرع فيه طبول الحرب، لذا فانه لم يشارك في ذلك المؤتمر وما تلاه من مؤتمرات واجتماعات اخرى اعتبرت مواصلة له.

إن الملاحظات السابقة تدفعنا للسؤال عن **الاسباب** الكامنة وراء عدم مشاركة الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمر لندن ؟

بداية، لا بد من الاشارة الى ان الحزب كان على قناعة تامة بان لا مخرج من الأزمة الشاملة التي تطحن شعبنا ووطننا، ولا نهاية للمصائب والمآسي، ولا انطلاق لعملية الاعمار في العراق، ولا استقرار للمنطقة، من دون تحقيق التغيير الداخلي والخلاص من نظام صدام حسين الدكتاتوري. وكما اشرنا سابقا، كان الحزب يرى ان هذا النظام استنفد، منذ زمن بعيد، كل مبررات وجوده، وانحسرت قاعدته الاجتماعية، وتحوّل الى العائق الأكبر أمام خروج شعبنا من أزمته، وبات مشروعه الوحيد يكمن في التشبث بالسلطة بأي ثمن. كما كنّا ندرك الطبيعة القمعية الاستثنائية لنظام صدام حسين، وتضخم أجهزة السلطة التي أقامها، وقهرها للمجتمع وتجريدها إياه من جميع أشكال التنظيم والتعبير الحر المستقل، وقمعها، على مدى ثلاثة ونصف، للأحزاب والقوى المعارضة والمخالفة للنظام بالرأي. إضافة إلى الخراب الهائل الذي الحقه النظام بالبلاد في الحروب المدمرة الثلاث التي أشعلها والحصار الشامل الذي تسبب في فرضه على شعبنا قرابة 13 عاما، وما نجم عن ذلك كله من سقوط مئات الآلاف من الضحايا، وخاصة من الشباب والاطفال.

كما تسبب النظام، في نهجه وممارساته، بتدمير اقتصاد البلاد وتبديد ثرواتها وعسكرة المجتمع، وقدم خدمات كبيرة للامبريالية طمعا في دعم دولها له في صراعه مع الشعب ومن اجل البقاء في السلطة. ومارس سياسة الارهاب الشامل والقتل الجماعي، واستخدم الاسلحة الكيماوية وانتهج سياسة عنصرية شوفينية بحق الشعب الكردي وابناء القوميات والمكونات الاخرى، من التركمان والاشوريين والكلدان والسريان والايزيديين والصابئة وفي ظل صمت اقليمي ودولي.

واقترنت الازمة الداخلية المتفاقمة، بعزلة خانقة للبلاد عن محيطها العربي والاقليمي، كما عن العالم. وكان النظام، بسبب من طبيعته وعموم نهجه وتوجهاته، يفاقم هذا المأزق، وقد تحول هو نفسه باستمرار الى عقبة كأداء امام أي مسعى للخروج من النفق المظلم الذي ادخل فيه شعبنا ووطنا.

ورغم اللوحة الشائكة، المعقدة، والتداخلات الاقليمية والدولية، تبنى الحزب **<u>مشروع التغيير الجذري</u>**، وهو المشروع الوطني الديمقراطي المستند الى كفاح شعبنا وقواه واحزابه الوطنية والديمقراطية، والذي يمكن ان يحظى بدعم شرعي ونزيه من الرأي العام العالمي والقوى والمؤسسات الدولية.

لقد واصل شعبنا نضاله ضد طغمة صدام حسين رغم القمع الدموي، وتفنن السلطة الارهابية في اساليب الترويع والتصفيات الجسدية، وفي حملات التضليل والتشويه والديماغوجيا، وفي محاولاتها ترميم قاعدة نظامها واجهزته القمعية وبناء الجديد منها.

وفي مقابل ذلك تواصلت مقاومة جماهير شعبنا واخذت اشكالا واعتمدت اساليب متعددة، عنفية وغير عنفية، ومنها الانتفاضات والهبات الجماهيرية، ومظاهر الرفض السلبي. وامتد السخط والتذمر والاحتجاج الى فئات وشرائح واسعة داخل مؤسسات الدولة، المدنية والعسكرية، ومنظمات حزب السلطة.

---

[24] بلاغ عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ شباط 2003

لكن اتساع الرفض الجماهيري للنهج الدموي للنظام لم يقترن بنمو مناسب في النشاط الكفاحي المنظم ضده. وهو ما نجم عن عوامل مختلفة، كان في مقدمتها تعثر الجهود لتوحيد عمل الاحزاب والقوى المناهضة للدكتاتورية. وارتبط التعثر، في جانب اساسي منه، بالاستقطاب الذي نِشأ في اوساط المعارضة، خاصة غداة اقرار لكونغرس الامريكي " **قانون تحرير العراق**" (وهو ما اشرنا إلية في مكان آخر) واعلان الولايات المتحدة، في وقت لاحق، نيتها احداث تغيير في العراق. وتجلى الاستقطاب في **مراهنة اغلب اطراف المعارضة آنذاك على العامل الخارجي** في اسقاط الدكتاتورية، وعلى خططه للتغيير في العراق عن طريق الحرب. **في حين رأت اطراف اخرى، بينها الحزب الشيوعي العراقي، ضرورة الاعتماد في ذلك على جماهير الشعب، وعلى وحدة قواه واحزابه الوطنية، وعلى المساندة الدولية النزيهة والمشروعة، رافضة الحرب والتدخل الاجنبي وسيلة لتحقيق التغيير المنشود**. ولذا اكدنا على " *ان الحرب ليست السبيل الناجع لتحقيق التغيير الديمقراطي في العراق، واي ديمقراطية يمكن ان تكون فاتحتها احتلال بلادنا، وحكم عسكري* " [25]. ومن هنا فان " *مشروع الحرب.. ثم الاحتلال العسكري للعراق، لا يربطه رابط بمصالح العراقيين. وهو – من بين امور اخرى – لا يضمن لهم الديمقراطية في المستقبل. من الواضح ان الولايات المتحدة تريد ان تقرر مستقبل العراق بنفسها ومسبقا* " [26].

ومنعا للالتباس لا بد من الاشارة هنا الى ان الحزب كان يحمل رؤية واضحة حول العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في التغيير. فقد كان يرى وجود " *فرق جذري بين طلب الدعم والاسناد النزيه والشرعي، وبين التبعية واللهاث لخدمة مشاريع الآخرين..(..) إن خلط المفاهيم والاوراق يضر بقضيتنا الوطنية والديمقراطية ضررا بليغا، ولا يدلل على معرفة واقعية بتعقيدات العلاقة بين ما هو خارجي وبين ما هو داخلي، بين العوامل الدولية. والتي على رغم تزايد اهميتها في عالمنا المعاصر يبقى دورها مساعدا، وبين العوامل الوطنية التي ينبغي الركون اليها واعتبارها الاساس في كل تغيير ينطلق من مصلحة الشعب، ويضمن التطور الديمقراطي المستقل للوطن* " [27].

ومع اقتراب شبح الحرب شدّد الحزب على تزايد الحاجة الى استنفاد الوسائل الاخرى، وبضمنها عقد مؤتمر دولي حول القضية العراقية وتفعيل قرار مجلس الامن رقم 688 الداعي الى حماية حقوق الانسان في العراق، رافضا ما يمكن ان ينجم عن الحرب من احتلال وحكم عسكري لبلادنا . ورأى ان البديل للنظام الدكتانوري يجب ان يكون حكومة عراقية ائتلافية .

وشدد الحزب على تحقيق وحدة عمل المعارضة العراقية واعتبر ان هذه الوحدة ينبغي ان تكون مجسِدة لاستقلالية القرار العراقي المعارض، ومبنية على اساس برنامج وطني ديمقراطي يعبر عن المصالح العليا للشعب، ومعتمدة حركة الجماهير ونهوض القوات المسلحة وجامعة إياها في تيار جارف، تتصدره قيادة سياسية- ميدانية ملتصقة بالناس وهمومهم وحاجاتهم الفعلية، وتستند في الوقت نفسه الى دعم دولي شرعي، رسمي وشعبي.

نعود الى السؤال الذي انطلقنا منه وهو **<u>لماذا رفض الحزب الشيوعي العراقي خيار الحرب؟</u>**

كما معروف، في تلك اللحظات الحاسمة والمصيرية التي كانت تمر بها البلاد قبل 2003، لاحظنا تصارع الخيارات والإرادات، ولوّح مهندسو "خيار الحرب " بتحقيق " نصر سريع "، في حين كان الدكتاتور المقبور ينافح وهو يتحدث زورا وبهتانا باسم العراق، بأنه سيحول البلاد الى "مقبرة للغزاة". ويعني ذلك اننا كنا امام افق مفتوح على كل الاحتمالات.

ملخص القول أن الطرفين، وان اختلفت المنطلقات، كانا يحصران المتابع السياسي، ناهيك عن المواطن العراقي البسيط، في إحدى زاويتين قاتلتين: أما الاصطفاف مع النظام الديكتاتوري، الذي خرب البلاد واستنزف شعبنا في حروب داخلية وخارجية، أو مع الولايات المتحدة وحلفائها ومخططاتها لتدمير بلادنا بحجة إزاحة الديكتاتور ونظامه وهي التي أنتجته وطورته في فترات محددة، وأصبحت " تباهي به الأمم " حينذاك !.

وعلى الجانب الآخر كان هناك بعض اطراف المعارضة الاخرى ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي من يعتقد إن هذه الترسيمة غير مقبولة. ففي الوقت الذي ترفض هذه القوى ومنذ وقت طويل خيار النظام الديكتاتوري وترفع

---

[25] مداخلة الرفيق مفيد الجزائري عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ندوة " البرلمان العراقي " على شبكة الانترنيت مساء 2002/10/13. ورد نص المداخلة في: **الحزب الشيوعي العراق – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 49.

[26] انظر: مقابلة جريدة " برافو " مع الرفيق حميد مجيد موسى (ابو داود)، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ونشرتها في عددها الصادر يوم 2002/12/3. ورد نص المقابلة في: **الحزب الشيوعي العراق – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 63 – 65.

[27] انظر: سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي في حوار مع " الزمن: العدد 171 – 16 شباط (فبراير). المقابلة منشورة في: **الحزب الشيوعي العراقي العراقي – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 25.

منذ اكثر من عقدين شعار ازاحته وقدمت التضحيات الكثيرة على هذا الطريق، فإنها في الوقت نفسه ترفض الخيار الآخر المستند على اساس الحرب بحجة إزاحة النظام الدكتاتوري، رغم قناعتها الشديدة بالحاجة الى التغيير وضرورته، وتراهن على خيار آخر هو الخيار الوطني الديمقراطي.

وقبل الدخول في صلب الاجابة على السؤال اعلاه، لا بد من ذكر بعض الملاحظات الضرورية التالية التي قد تزيل بعض الالتباسات :

1. **الحزب الشيوعي العراقي لا يحتاج لأن يثبت أنه كان خصما عنيدا للنظام الدكتاتوري**. فقد ناضل الحزب عدة عقود ضد هذا النظام، ولجأ ولعدة سنوات الى أرقى اشكال الكفاح الثوري ضد الديكتاتورية واجهزتها القمعية، وهو **الكفاح المسلح** وخاض انصاره البواسل معارك دامية مع قوات النظام الدكتاتوري. وقدم الحزب على هذا الطريق تضحيات جسيمة من اجل تحقيق اهدافه في بناء عراق ديمقراطي ومتحرر من كل اشكال العسف والظلم. ولهذا لا يجوز، تحت اية ذرائع كانت، القبول بالتغليط المروج لأطروحة مضللة للاسف، كان يطرحها البعض وقوامها أن رفض الحزب لخيار الحرب كان يترجم كما لو أنه يتبنى بشكل أو باخر فكرة استمرار النظام الدكتاتوري. وهذه المغالطة ملتبسة من ألفها الى يائها، وهي لا تعني للاسف سوى تشويه الموقف الوطني الناصع للحزب وخطه السياسي المستقل تجاه ما كان يرسم لبلدنا من ادوار ولشعبنا من مخططات وسيناريوهات. كما ان عرض موقف الحزب بهذه الطريقة المغلوطة كأنما كان يراد به استئصال المشروع والطريق الثالث (الوطني والديمقراطي) من دائرة البحث والتفكير، وبالتالي يصبح الخيار الامريكي البديل الوحيد للنظام الدكتاتوري، حسب اجتهاد مروجي هذه الاطروحة.
2. **أكد الحزب في الكثير من المناسبات على أن رفضه لخيار الحرب، كخيار استراتيجي، وقبل ذلك رفضه لإستمرار بقاء النظام الدكتاتوري نفسه، لا يعني بأي حال من الاحوال وقوفه مكتوف الايدي، متفرجا على الاحداث وتطوراتها**، بل اكد الحزب في مناسبات كثيرة على انه سيدعو وسيواصل دعوته ونضاله الذي لن يكل من اجل تحقيق المشروع الوطني الديمقراطي كخيار أمثل لحل الازمة، وسيكون حيث جماهير شعبنا والى جانب مطالبها وتحركاتها [28].

استنادا الى متابعة سياسة الحزب ومواقفه المعلنة من الأحداث وتطوراتها، يمكن القول **إن الرفض كان نابعا عن طائفة من الاعتبارات** من بينها[29]:

- ان **رفضه للحرب مبدأي – اخلاقي**، انطلق من واقع ما سيتعرض له شعبنا من اهوال في حرب شاملة ، تستخدم فيها الاسلحة الحديثة كبيرة التدمير، ومن خسائر في الارواح قبل الممتلكات. فهي ستكون كارثة بكل معنى الكلمة على صعيد الحاضر، كما ستمتد آثارها الى المستقبل.

- **الحزب يرفض من حيث المبدأ خيار الحرب لحل المشكلات السياسية**، ويميز بين العدوان والدعم النزيه، استنادا الى الخبرة النظرية والسياسية العملية التي راكمها خلال تاريخه النضالي وتاريخ الأحزاب الشقيقة. خاضت بلادنا حربين مدمرتين ونتائجهما معروفة للجميع، وهل كان يتعين علينا خوض حرب ثالثة ورابعة؟ وكان لا بد من القول: **لا للمزيد من الدمار لشعبنا وبلدنا!**

- إنه **رفضها لأنها باعتقاده ستأتي كذلك بالاحتلال والحكم العسكري، ولن تجلب الديمقراطية**.

- **ان الرهان على خيار الحرب يعني تحطيم أية إمكانية فعلية لتحقيق خيار ديمقراطي يحتاجه شعبنا ويناضل من اجل تحقيقه منذ عقود**. ومن هنا **يمكن الاستنتاج** أن هذا الخيار كان يستهدف من بين ما يستهدف قطع الطريق أمام تبلور **بديل ديمقراطي حقيقي** ينبع من الحاجات الوطنية، وهو بهذا **يتطابق** مع مسعى النظام الديكتاتوري المقبور لقتل هذه الإمكانية/الضرورة التي كان يحتاجها شعبنا وبحدّة. لقد **مزّق** النظام الدكتاتوري الوطن، **وأوهن** الشعب وادخله في حروب مريرة دفع ثمنها دما وقهرا ومرارة الهزائم. ومن هنا **تاكيدات الحزب الشيوعي على ضرورة الخيار الديمقراطي** كوسيلة وحيدة لمنع تدمير الوطن ورحيل النظام.

- ان **رفض الحزب للحرب كوسيلة للتغيير لم يكن يعني التخلي، ولو للحظة، عن الايمان بضرورة التغيير ذاته** ، والخلاص من النظام الدكتاتوري واقامة العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد.

- **لا ينبغي القبول بمبررات الولايات المتحدة وحلفائها التي كانت تروج الى أن خيار الحرب هو الخيار الوحيد لإزاحة النظام الديكتاتوري**. كان هناك العديد من الخيارات الفعلية الأخرى التي لو تم استعمالها لساهمت في الضغط على النظام وخنقه تدريجيا بهدف خلق الفرصة للانقضاض عليه من الداخل، عبر القوى الشعبية المناهضة له (انتفاضة آذار

---

[28] انظر على سبيل المثال: بلاغ عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 19، 20 شباط 2003. ورد نص البلاغ في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، 72.

[29] لمزيد من التفاصيل انظر: الحزب الشيوعي العراقي، **وثائق المؤتمر الوطني الثامن**، بغداد 10 – 13 ايار 2007، ص 23.

1991، رغم محاولات توظيفها من قبل البعض بغير الاتجاه الصحيح، خير مثال على ذلك). ولكن بالممارسة تبيّن ان الولايات المتحدة لا تدعم أي خيار لا يخرج من تحت معطفها، حتى لو كان قادرا حقا على إزاحة النظام، والأمثلة كثيرة على محاولات عديدة وجديّة كانت قادرة على تحقيق هدف شعبنا في الخلاص من الديكتاتورية لكن النظام المقبور كشفتها وصفّاها في الحال، ليس فقط نتيجة "عبقرية" أجهزته التي صورها البعض بكونها كلية القدرة، ولكن عبر تسريبات أمريكية !

وبالمقابل **أكّد الحزب على أن رفضه للحرب كخيار، لا يعني وقوفه متفرجا على ما سيحدث ، وقد سعى بالفعل لطرح خيارات افضل لانجاز عملية التغيير والخلاص من النظام، وهي تتركز في العمل على تأمين تبني مشروعه الوطني الديمقراطي .**

كما اكّد في الوقت عينه على أن رفض خيار الحرب لا يعني ان الشعب سيترحم على النظام الدكتاتوري في حال اسقاطه، او ان الحزب سيتردد في مواصلة النضال ضد الدكتاتورية، حتى تخليص شعبنا منها.

وكما سبقت الاشارة كان الحزب الشيوعي العراقي، وهو يرفض الحرب ويحذر من مخاطرها، يشدّد على اعتماد وسائل واساليب مغايرة، داعياً، مع أطراف سياسية أخرى، إلى جمع جهود الاحزاب والقوى الوطنية العراقية، والسعي للحصول على اسناد خارجي، يستند الى الشرعية الدولية ، لتلك الجهود المشتركة من اجل اسقاط النظام والخلاص النهائي منه.

طبعا، هناك من **انتقد** موقف الحزب وتساءل: **لماذا أنتم ضد توجيه الضربة العسكرية** حتى لو أدت الى إسقاط النظام ؟ يبدو أن هذا السؤال مطروح بشكل خاطئ أو مفخخ، إذ أن الحزب كان يقف ضد خيار الحرب أساسا انطلاقا من المبررات المذكورة أعلاه !.

كيف تطور موقف الحزب من خيار الحرب ؟ لا يمكن للتاريخ ان يكون شاهد زور !

بعيدا عن التخمينات والقراءات الملتبسة، لا بد من **العودة الى مواد الاجتماعات الدورية للجنة المركزية** للحزب الشيوعي العراقي لملاحظة كيف بلّور الحزب موقفه من هذه الاشكالية البالغة التعقيد؟

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في 2001/12/18

(أعمدة الموقف الوطني المسؤول)

أمام السؤال أعلاه، وغيره أيضا، توقف الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 2001/12/18 وأجرى محاولة للإجابة عليها. وتمخضت المداولات التي جرت في هذا الاجتماع، بعد مناقشات مستفيضة، عن بلورة ما أطلق عليه في حينه: " **الموقف الوطني المسؤول** " الذي ارتكز، في واقع الأمر، على **أربعة أعمدة أساسية** شكلت لاحقا الأرضية الصلبة التي استند عليها الحزب في تحديد موقفه من التطورات والمبادرات السياسية التي كانت تطرح في أوساط العمل المعارض آنذاك.

تجلت أعمدة هذا الموقف تجلت في [30]:

- **رفض الضربة العسكرية وعواقبها المأساوية ؛**
- **التعويل على شعبنا ووحدة قواه ؛**
- **عدم الانخراط في الجهد الأمريكي ؛**
- **الاستعداد للتطورات كطرف مستقل مناهض للنظام ورافض للخيار العسكري، يطرح مشروعا وطنيا ديمقراطيا لإنقاذ الشعب وتخليص الوطن من الحصار والدكتاتورية ومخاطر الهجمات الخارجية .**

ولم يكتف الاجتماع المذكور ببلورة هذا الموقف بل واصل طرح السؤال الهام والتقليدي وهو: **هل أن قوى المعارضة في مستوى هذا الموقف ؟** يجيب البيان الصادر عن الاجتماع بالقول:" *من المؤسف أنها، رغم العلاقات*

---

[30] انظر: التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 2001/12/18. وقد ورد في : **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق**.، مصدر سابق، ص 16. كما نشر التقرير في: " طريق الشعب "، العدد 6 السنة 67، كانون الثاني 2002، ص 5.

المتبادلة الجيدة، الثنائية والمتعددة الأطراف، وبعض النشاطات المشتركة، لم تنجز عملية التحالف حتى الآن، بل أن عددا من الأطراف المعنية تعيش حالة انتظار (سلبي) لما تسفر عنه تطورات الأحداث ومجريات الصراع " [31].

وفي مسعاه للمساهمة في البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الوضع، **أرجع** التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع المذكور الوضع الى الأسباب التالية [32]:

1. **الغموض والتعقيد** اللذين يطبعان اللوحة السياسية الراهنة والمقبلة وتطور الأحداث عموما ؛
2. **تأثيرات القوى الخارجية** على بعض الأطراف المعارضة، وخشية هذه من الإقدام على خطوات جريئة مستقلة، قد تجلب لها مشاكل أو تفقدها مكاسب حققتها لذاتها.

ولم يكتف الاجتماع أعلاه بهذه القضايا بل **أكد** على: "*أن الحاجة ملحة لبذل مزيد من الجهد، وللإقدام على مبادرات تستحث تحرك قوى المعارضة الوطنية بصورة متوازنة ومسؤولة، في اتجاه توحيد جهدها ونشاطها، للتعامل بفاعلية مع المستجدات والتطورات المرتقبة* " [33].

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في أواسط نيسان 2002

في هذا الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب تمت مواصلة بحث تطورات الوضع في البلاد، وبشكل خاص مع **تزايد** التهديدات الأمريكية بتوسيع نطاق " الحرب ضد الإرهاب " لتشمل العراق الذي ادرج كما قلنا سابقا ضمن "محور الشر"، بهدف " تغيير النظام " ودون استبعاد كل الخيارات، بما فيها الحرب الشاملة.

وارتباطا بهذه التطورات توقف الاجتماع عند **أوضاع المعارضة**، وبحث سبل تفعيل دورها للتأثير في مسار الأحداث، ولاحظ ما يلي [34] :

1. **التأثيرات السلبية** للتدخل المباشر الدولي – الأمريكي بالذات- والإقليمي، الأمر الذي ساهم في عرقلة توجه المعارضة لبناء تحالفاتها وصياغة الشكل التنظيمي لوحدة نشاطها، على أساس برنامج وطني – ديمقراطي يعبر عن استقلالية القرار الوطني العراقي.
2. **عدم التوصل الى صيغة فاعلة لتوحيد المعارضة الوطنية وقواها الأساسية** وما يتركه ذلك من آثار سلبية، وغياب القيادة السياسية الميدانية للجماهير الساخطة والوطنيين من أبناء القوات المسلحة. ولا شك أن هذا الغياب اسهم في تعقيد القضية العراقية، وإطالة أمد أزمتها، وبقاءها دون حل.
3. إن بإمكان وحدة المعارضة وزيادة فاعليتها ونشاطها أن يحرك القضية العراقية، ويجبر كل الجهات المعنية على التعامل معها كقضية آنية غير قابلة للتأجيل.
4. ضرورة **أن توحد المعارضة الوطنية قواها من دون وصاية أو هيمنة أو رعاية** مباشرة من أي جهة كانت.

لا للحرب.. لا للدكتاتورية .. نعم للبديل الديمقراطي !

ومن جديد، شدّد الاجتماع على **رفض الحزب للحرب كخيار استراتيجي، ورفضه للنظام الديكتاتوري في الوقت نفسه**. وبمقابل ذلك جرى التأكيد مجددا على أن رفض الحزب للخيارين في أن واحد لا يعني وقوفه مكتوف الأيدي، متفرجا على الأحداث وتطوراتها، بل سيواصل نضاله ودعوته للترويج للمشروع الوطني الديمقراطي "*كخيار امثل لحل الأزمة العميقة والشاملة التي تلف بلادنا وشعبنا، وسنكون حيث جماهير شعبنا والى جانب مطالبها وتحركاتها* " [35]. ومن هنا كان شعار الحزب بثلاثيته المعروفة: ***لا للحرب.... لا للدكتاتورية .... نعم للبديل الديمقراطي*** ! هذا مع العلم ان كثيرين يحذفون، لحسابات خاصة وبشكل مقصود، المقطع الاخير من الشعار والمتعلق برهان الحزب على بديل ديمقراطي والذي يمثل في الواقع نفيا للبديلين: الحرب والدكتاتورية.

---

[31] المصدر السابق، ص 17.
[32] نفس المصدر كذلك ونفس الصفحة
[33] نفس المصدر السابق.
[34] انظر: " طريق الشعب "، العدد 10 السنة 67، آبار 2002، ص 7.
[35] المصدر السابق، نفس الصفحة.

وارتباطا بذلك فقد **أكّد** الاجتماع على أن الحزب " ... *إذ يتمسك بإستراتيجيته وخطه السياسي العام وثوابته الوطنية المعروفة، فإنه سيتعامل بمرونة وانفتاح، وبشعور عال بالمسؤولية، مع كل ما تبذله قوى المعارضة الوطنية لتوحيد جهدها، كما سيسعى الى تأمين حضوره فكريا وسياسيا في الجهود التي تتعلق بمصير شعبنا وبلدنا* " [36].

وفي ضوء ذلك جرى **التشديد** على ما يلي :

• **التركيز على مواصلة السعي للقاء قوى المعارضة** على ارض الوطن، وفق جدول أعمال تحدده، والعمل على وقف التدخلات الأجنبية الفجة، المسيئة للقضية العراقية، في شؤون المعارضة .

• **تكثيف اللقاءات والاتصالات مع قوى المعارضة العراقية**، والسعي لتجاوز القضايا الثانوية، والمعوقات الذاتية، لتسهيل مهمة العمل المشترك والبحث عن الصيغة الأمثل لوحدتها، وإطلاق مبادرات لتنظيم فعاليات مشتركة لإبراز قضية شعبنا وكسب التأييد والتضامن الفاعل معها .

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في 15 آب/2002

في 15 آب 2002 عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا اعتياديا بحثت فيه المستجدات السياسية في الأشهر الأربعة التي مرّت على اجتماعها السابق. وتوقف الاجتماع هذا أمام **طائفة من القضايا** من بينها أوضاع المعارضة في حينه، وبحث سبل تفعيل دورها للتأثير على مسار الأحداث، وعلى ما كان يرسم لبلادنا من آفاق ولشعبنا من مصير. وارتباطا بتصاعد التهديدات الأمريكية ورجحان احتمال شن الحرب، لاحظ الاجتماع **بروز طائفة من التمايزات والاصطفافات** داخل أوساط المعارضة "*اتخذت منحيين، **الأول** يعكس **عملية تمايز وفرز** في أوساطها، تجلت في نشوء عدة محاور، **والآخر** تشكيل أو إعادة تشكيل مؤسسات معارضة جديدة، وهو ليس بمعزل عن دعم أو تحفيز دوليين وإقليميين* " [37].

وفي شأن المشاريع المطروحة للإطاحة بالنظام الدكتاتوري ولرسم مستقبل العراق، نبّه الاجتماع الى القضايا التالية:

- **المخاطر الجدية** التي تنجم عن اعتماد خيار الحرب والتدخل العسكري الأجنبي كوسيلة للتغيير .

- التأكيد على ان **التغيير مهمة شعبنا وقواته المسلحة**، بقيادة تحالف قوى المعارضة الوطنية وبدعم دولي شرعي .

- **مضاعفة الجهود لإنضاج الظروف الكفيلة بإزاحة النظام الدكتاتوري وتحقيق البديل الوطني الديمقراطي .**

وفي هذا الاجتماع جرى إضفاء بعض **التفصيلات** على المشروع المشار إليه أعلاه، حيث جرى التأكيد على أن هذا **البديل ينبغي أن تهيئ له حكومة ائتلافية مؤقتة** تضم القوى والتيارات الأساسية في البلاد. وجرت الإشارة الى أن مهمات الحكومة المذكورة تتلخص بتصفية آثار الدكتاتورية من خلال اعتماد طائفة من **الإجراءات** من بينها [38] :

- إلغاء جميع القوانين والأجهزة القمعية المرتبطة بها؛

- وإطلاق الحريات الديمقراطية بكافة أنواعها؛

- وتشريع دستور جديد يرسي الأسس القانونية لحياة ديمقراطية مستقرة وراسخة، ويضمن التعددية والتداول السلمي، ويحل القضية القومية الكردية حلا عادلا؛

- والعمل على إلغاء جميع العقوبات الدولية، وفي مقدمتها الحصار الاقتصادي؛

- والشروع بإعمار البلاد وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وفقا للأولويات التي تمس حياة المواطنين، وصياغة سياسة اقتصادية ترتكز على تحقيق تنمية مستقلة ومتوازنة للاقتصاد الوطني، واعتماد سياسة نفطية عقلانية تتيح توظيف القطاع النفطي في خدمة التنمية الاقتصادية.

---

[36] المصدر السابق.

[37] انظر: بلاغ اجتماع اللجنة المركزية، " طريق الشعب "، العدد 2 السنة 68، أيلول 2002، ص 8.

[38] المصدر السابق، نفس الصفحة.

نداء الحزب الشيوعي العراقي في 2003/2/5

ارتباطا بتطورات الاحداث وتعالي صيحات الحرب وتصاعد قرقعة السلاح وتحشد القوات والاساطيل، اصدر الحزب الشيوعي العراقي وهو الذي تابع بقلق كبير نذر عاصفة حربية جديدة كانت تهدد وطننا وشعبنا، اصدر النداء التالي [39]:

نداء الحزب الشيوعي العراقي
ابعدوا شبح الحرب.. تضامنوا مع الشعب العراقي
في سبيل الخلاص من الدكتاتورية وإقامة البديل الديمقراطي

للمرة الثالثة خلال ثلاثة عقود، يدفع شعبنا وبلادنا الى هاوية كارثة مدمرة مبيدة..

فالولايات المتحدة تقرع طبول الحرب وتصعد قرقعة السلاح وتحشد القوات والأساطيل، لأهداف غير التي تعلنها، وبما يخدم سياستها في الهيمنة وبسط النفوذ.

إننا إذ نتابع بقلق شديد نذر العاصفة الحربية الجديدة التي تهدد وطننا وشعبنا، وهما يئنان من عواقب الحروب السابقة التي أشعلها نظام صدام حسين الدكتاتوري، ومن عواقب سياسته الإرهابية، وعواقب الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليهما منذ عام 1990، ندعو الرأي العام في كل مكان للوقوف في وجه هذه الحرب، ومنع اندلاعها، والحيلولة دون تعريض شعبنا الى مزيد من الويلات والمآسي، وتعريض السلام الإقليمي والعالمي للخطر.

إن درء خطر الحرب وإبعاد شبحها هو مهمة الجميع !

والى جانب ذلك وفي الوقت نفسه ندعو الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي وكل قوى الخير والسلام ومناصري حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها والعيش في أجواء السلام والديمقراطية، الى التحرك العاجل من اجل:

1- تقديم الدعم والإسناد للمعارضة العراقية ونضالها في سبيل الخلاص من الدكتاتورية وإقامة البديل الديمقراطي الفيدرالي.

2- المبادرة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية العراقية برعاية الأمم المتحدة، يبعد شبح الحرب ويفتح آفاقا لمعالجة الوضع في العراق وبما يضمن تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي.

3- تفعيل القرار الدولي المرقم 688 والخاص بكفالة احترام حقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات السيد فان در شتويل، المقرر الدولي الخاص السابق لحالة حقوق الإنسان في العراق.

4- استصدار قرار من مجلس الأمن لتقديم صدام حسين وزمرته الى محكمة دولية جراء ما افترقوه من جرائم بحق الشعب العراقي والإنسانية.

5- سحب الاعتراف السياسي والدبلوماسي بالحكومة العراقية الحالية، والامتناع عن استقبال المسؤولين الحكوميين العراقيين.

6- استمرار عملية نزع أسلحة الدمار الشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

معا لدرء خطر الحرب

تضامنوا مع شعبنا العراقي وقواه الوطنية ضد الدكتاتورية وفي سبيل السلام والديمقراطية

الحزب الشيوعي العراقي

2003/2/5

اجتماع اللجنة المركزية للحزب في 19- 20 شباط 2003

مناهضة الحرب و ادانة الدكتاتورية

خلال يومي 19 - 20 شباط 2003 وقبل شهر تقريبا من اجتياح القوات الأجنبية لبلادنا (3/20)، التأمت أعمال الاجتماع الاعتيادي الدوري للجنة المركزية للحزب [40]. وانطلقت اللجنة المركزية في مداولاتها من واقع ان شعبنا وبلادنا كانا يمران بفترة عصيبة، غير عادية في تعقيدها وقسوتها وخطورتها. فمن الخارج كانت تتعالى قرع طبول الحرب، وتتزايد الحشود العسكرية، وتشتد الحرب النفسية، والى جانب ذلك يتسع نطاق النشاطات المخابراتية، وترتفع

---

[39] انظر: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق** ...، مصدر سابق، ص 69.

[40] قبل ذلك اصدر الحزب في 2003/2/5 نداء تحت عنوان: " **ابعدوا شبح الحرب.. تضامنوا مع الشعب العراقي في سبيل الخلاص من الدكتاتورية واقامة البديل الديمقراطي** "، دعا فيه " الراي العام في كل مكان للوقوف في وجه هذه الحرب، ومنه اندلاعها، والحيلولة دون تعريض شعبنا الى مزيد من الويلات والماسي ". لمزيد من التفاصيل حول نص النداء انظر: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق**...، مصدر سابق، ص 69.

حمى التحركات في المحافل الدبلوماسية لتيسير طريق الحرب، أو لكبحها وإبعاد شبحها، وتصل الحملة الاعلامية على النظام الى مستويات لا سابق لها.

أما في الداخل فكان ابناء وبنات شعبنا يدفعون الثمن الباهظ للتدابير الاحترازية والاستنفارية، التي يتخذها النظام الدكتاتوري في شتى الميادين للدفاع عن سلطته وحمايتها، والتي تزيد من انتهاك أمن المواطنين واستباحة حقوقهم، ومن ترهيبهم وترويعهم، فضلاً عما تفضي إليه من شل للحركة الاقتصادية والتجارية الراكدة اصلاً، ومن تفاقم بالتالي للضائقة المعيشية والمحنة الحياتية العامة لملايين المواطنين.

وتناولت اللجنة المركزية في بحثها خطر الحرب المخيم ثقيلاً على البلاد، وأكدت على انه برغم تباين المواقف في شأن الحرب وخيارها، "*إلا ان اندلاع الحرب يبقى في كل الاحوال الاحتمال الارجح* " [41].

وأكد الاجتماع مجددا على رفض الحزب لخيار الحرب كخيار أوحد، وسعيه لإيجاد وطرح خيارات افضل لانجاز عملية التغيير والخلاص من النظام الدكتاتوري، وهي تتركز في السعي لتأمين تبني مشروعه الوطني الديمقراطي، الذي يعتمد الشعب والقوات المسلحة ووحدة القوى الوطنية المعارضة، والعمل على ان يتمتع بدعم وإسناد دوليين شرعيين. وفي هذا السياق تساءل المجتمعون عما اذا يمكن تصور الحصيلة الكبيرة والمؤثرة في مجال زعزعة اركان النظام، لو ان الضغوط التي مورست من اجل تنفيذ القرار 1441، كانت قد وظفت لفرض تطبيق القرار 688! والذي كان بوسعه ان يأتي بتغييرات ملموسة لمصلحة حرية جماهير شعبنا وقواه الوطنية، في مواجهة القمع والإرهاب، وبما يمكّنها من تقرير مصيرها بنفسها من خلال انتخابات حرة، وبإشراف الامم المتحدة.

وبحث الاجتماع، الجديد في الحركة المناهضة للحرب، التي تحولت الى واقع ماثل لا يمكن تجاهله، يشمل المعمورة بكاملها ويقع مركز ثقله في اوربا والولايات المتحدة الامريكية ذاتهما. وصار يشارك فيها الملايين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، ومن شتى الاصول القومية والانتماءات الدينية، تجمعهم الرغبة في درء العدوان واستبعاد الحرب، والسعي الى حل الخلافات بالطرق السلمية، وعلى اساس من احترام الشرعية والقانون الدوليين.

وان ما يبعث على الرضا والارتياح في تطور الحركات السلمية، هو تنامي الربط بين رفض الحرب ومناصرة السلام من جانب، وبين النضال ضد الديكتاتورية ومن اجل الحرية والديمقراطية من جانب آخر، الامر الذي كان" *يلقي على عاتق المعارضة الوطنية العراقية وجماهيرها في الشتات، مهمة السعي لتعميق هذا المنحى، وكشف زيف الوجوه التي تحاول* تشويه تضامن الجماهير المناهضة للحرب مع شعبنا، وتجييره لمصلحة بقاء النظام الدكتاتوري "[42]. وشدد الاجتماع على ضرورة الانتباه الى "*الخطر الكامن في ابراز شعار مناهضة الحرب دون شعار ادانة الدكتاتورية* " [43].

وأكدت اللجنة المركزية في نهاية مداولاتها في هذا الاجتماع على ان الظروف التي يمر بها شعبنا ووطننا، وما تتسم به قضيتنا من تعقيد وتشابك، والغموض الذي يحيط بمواقف الكثيرين من المعنيين بحاضر بلادنا ومستقبلها، تلقي على عاتق حزبنا وعموم الحركة الوطنية العراقية، مهمات ملحة ذات طبيعة آنية، لكنها في الوقت نفسه ذات ابعاد استراتيجية، وسيعتمد الكثير في تسديد خطانا مستقبلاً على النهوض بها وحسن الأداء في تحقيقها، ومن بينها [44]:

- مواصلة السعي المثابر - رغم كل المعرقلات والمعوقات - لجمع قوى وأحزاب شعبنا الوطنية وتوحيد طاقاتها على اساس القواسم المشتركة، في برنامج وطني - ديمقراطي، وبالاعتماد على جماهير شعبنا والقوات المسلحة، وبالاستناد الى دعم دولي شرعي.
- الاستمرار في فضح الدكتاتورية وجرائمها، وكسب القوى داخلياً وعربياً وإقليميا وعالمياً للعمل على إطاحتها، والتخلص من شرورها باعتبارها مصدر تخريب وعدم استقرار، وعامل توتر وعنف ودمار.
- الترويج لخيارات اخرى لتحقيق التغيير، لا تراهن على الحرب او على المواقف المتقلبة للأطراف المتحمسة لها انطلاقاً من اعتباراتها الخاصة، خيارات فعالة في احداث الانعطاف السياسي والتغيير الجذري للنظام، بما يؤمّن قيام عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد.
- عدم قبول الاحتلال والحكم العسكري لبلادنا. فالقضية هي قضية شعبنا العراقي، والبديل للنظام الدكتاتوري المنبوذ، يجب ان يكون حكومة عراقية ائتلافية تعمل من اجل:
- الغاء جميع القوانين والمؤسسات والأجهزة القمعية المرتبطة بها، وإصدار عفو عام وشامل عن السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة الاعتبار والحقوق لهم وتعويضهم، وإلغاء قرارات التهجير.

---

[41] بلاغ عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ شباط 2003، منشور في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق 2001 – 2004**، منشورات طريق الشعب، بغداد 2007، ص 71.

[42] المصدر السابق، ص 75 – 76.

[43] نفس المصدر، ص 76.

[44] نفس المصدر السابق، ص 77 – 78.

- اطلاق الحريات الديمقراطية بكافة انواعها وسن قانون ديمقراطي لانتخاب مجلس تأسيسي للبلاد، يشرّع دستوراً ديمقراطياً دائماً، يرسي الاسس القانونية لحياة ديمقراطية مستقرة راسخة، ويضمن التعددية والتداول السلمي، ويحل القضية القومية حلا عادلا على اساس اقرار حق الشعب الكردي في اختيار شكل العلاقة مع شقيقه الشعب العربي في العراق الديمقراطي الموحد.
- العمل على الغاء جميع العقوبات الدولية، وفي مقدمتها الحصار الاقتصادي، في سياق التعامل الايجابي مع المجتمع الدولي والسعي لكسبه الى جانب قضية شعبنا.
- الشروع بإعمار البلاد وإعادة بناء الاقتصاد الوطني وفقا للأولويات التي تمس حياة المواطنين، وصياغة سياسة اقتصادية ترتكز على تحقيق تنمية مستقلة ومتوازنة للاقتصاد الوطني، واعتماد سياسة نفطية عقلانية تتيح توظيف القطاع النفطي في خدمة التنمية الاقتصادية.

التداعيات السياسية والفكرية لخيار الحرب ومنتجاته؟

بداية، لابد من الاشارة الى أن يوم انهيار الدكتاتورية ودخول القوات الاجنبية العاصمة بغداد في 9 نيسان 2003 جاء ليجسد تعقيدات وتناقضات الوضع الجديد واحتمالاته المفتوحة. فقد كان، من جانب، يوم تخليص الشعب من نير الدكتاتورية البغيضة، وفي الوقت ذاته يوم إيذان بواقع جديد هو الاحتلال.

وقد شهدت هذه الفترة منذ سقوط النظام الدكتاتوري وما تلاه نشوء إشكالات وتعقيدات وصعوبات ، ترتبط باستراتيجية الاحتلال من جهة وبالتباينات والتناقضات التي نشأت في الساحة السياسية والحلول المطروحة. فإلى جانب التناقض بين الشعب والاحتلال ، كان هناك تناقض الشعب مع بقايا النظام الدكتاتوري البائد وتركته، وتناقضه مع قوى الإرهاب والتطرف عموما. وثمة من جهة أخرى الاختلافات في رؤى واجتهادات الأطراف والكتل السياسية، سواء منها المساهمة في العملية السياسية أو التي تقف خارجها.

إن الحرب ، وقد ادت الى انهيار النظام ، جاءت ايضا بالاضطراب وانعدام الاستقرار . فقد تنكر المحتل للالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية ، مثل **معاهدة جنيف حول مسؤولية قوات الاحتلال ازاء المناطق المحتلة** . وادى التخلي كليا عن تلك الالتزامات، في النهاية، الى **انفلات** الأمن وشيوع الفوضى ، وانتشار حوادث سلب الممتلكات العامة ونهبها واشعال الحرائق فيها.

كذلك لم يرافق انهيار النظام وتفكك الدولة ظهور البديل الديمقراطي الذي كان شعبنا يتطلع إليه، وإنما نشأ على أنقاضه فراغ سياسي وأمني خطير، ظلت جماهير الشعب تعاني الأمرين منه ومن تفاقمه.

هكذا إذن طرح اندلاع الحرب واستمرارها وما ترتب عليها من نتائج تمثلت بانهيار النظام الدكتاتوري ودخول قوات الاحتلال بغداد، طرح طائفة من الإشكاليات السياسية والفكرية الجديدة والمتجددة استلزمت إعمال العقل والتفكير المشترك لبلورة مواقف معللة بصددها وبما يساعد في الوضوح النظري والسياسي بصدد هذه القضايا.

واحدى هذه الإشكاليات هي **المرحلة الانتقالية والحكومة المؤقتة وكيفية النظر إليها.** وفي حينه نهضت أمام البلاد مجموعة مهام ملحة متداخلة تعبر عن **مرحلة جديدة يندمج فيها الوطني بالديمقراطي** على نحو متماسك، ويكمن جوهرها في خلق شروط إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة والاستقلال التامين ووضع العراق على طريق التطور الوطني الديمقراطي .

وارتباطا بذلك، ولأجل مواجهة الأوضاع الجديدة، دعا الحزب الشيوعي العراقي سائر القوى الوطنية العراقية للمبادرة الى **عقد مؤتمر وطني عام** ، تشارك فيه أطياف الشعب العراقي السياسية والقومية والدينية كافة ، وتنبثق عنه **الحكومة الوطنية العراقية المؤقتة** واسعة التمثيل وذات الصلاحيات، لتتولى تحقيق مهمات إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، وإعداد مشروع الدستور ومشروع القانون الانتخابي، ومباشرة الحوار مع الطرف الأمريكي لإنهاء الاحتلال. فهي حكومة كاملة الصلاحية ، تكون بديلا للنظام الدكتاتوري المقبور ولسلطة الاحتلال في الآن نفسه.

أول هذه القضايا هي اشكالية الاحتلال والحكم العسكري والموقف منها

تصدرت هذه الاشكالية قائمة القضايا التي دار حولها صراع فكري وسياسي، وهو طبعا ليس صراعا جديدا بل إنه يتصل بشكل وثيق الصلة بالموقف من خيار الحرب الذي رفضه حزبنا الشيوعي العراقي وحذر من عواقبه وتداعياته واستحقاقاته كذلك. وخاض الحزب نضالا سياسيا وفكريا واسعا ومتشعبا لتوضيح موقفه هذا والمبررات السياسية والفكرية التي دفعته لتبني هذا الموقف.

في فجر الخميس 2003/3/20 اندلعت العمليات الحربية حيث شنت القوات الامريكية هجومها الصاروخي على العراق، معلنة بدء الحرب، التي ظلت في الفترة المنصرمة تهدد بشنها، باسم تغيير النظام تارة، وتدمير اسلحته المحظورة تارة أخرى، او باسم هذا وذاك أو غيرهما من الأهداف المعلنة. وفي 2003/4/9 دخلت القوات الامريكية العاصمة العراقية بغداد، وشكل هذا الواقع العسكري الجديد على الارض بمثابة بداية الهزيمة الاستراتيجية للنظام الدكتاتوري الذي جثم على رقاب شعبنا قرابة ثلاثة عقود ونصف.

بدخول القوات الامريكية وحلفائها الاراضي العراقية وما حققته من انتصارات عسكرية على الأرض، وحتى قبله، اندلع نقاش واسع في أوساط المعارضة العراقية بمختلف اطيافها حول **توصيف مهمة هذه القوات** انطلاقا من الاهداف التي حددتها الادارة الامريكية ومنظريها الاستراتيجيين وكيفية قراءتها. فهناك من قوى المعارضة من روّج لمهمة هذه القوات ووصفها بأنها " **مهمة تحريرية** " ! وهناك من رأى في تواجد هذه القوات بإعتباره احتلالا عسكريا لبلد عضو في الامم المتحدة.

وبالقدر الذي يتعلق بالحزب الشيوعي العراقي فإنه واستنادا الى متابعة مواقفه المثبتة في مختلف وثائقه لم ينطلق من فراغ قي تحديده لموقفه من هذه الاشكالية، بل إنه انطلق من الرؤية الماركسية لأشكال النضال وكيفية اختيار التكتيكات الملموسة طبقا للوضع الملموس. وما يميز بين الماركسية والمرجعيات الفكرية – السياسية الاخرى في أنها - أي الماركسية - لا تربط الحركة السياسية بأي شكل وحيد ومحدد للكفاح، بل إنها على العكس من ذلك تسّلم بأساليب النضال الاكثر تنوعا. والاهم من ذلك كله فهي لا تخترع تلك الأساليب، بل تكتفي بتعميمها وتنظيمها وجعل الاشكال النضالية للطبقات الاجتماعية، التي تنبثق عضويا من خلال الحركة ذاتها، اشكالا واعية.

وبهذا المعنى فإن الماركسية:

- ترفض الصيغ المجردة التي لا تنبع من الواقع أو التي تريد أن تقفز فوقه.

- وبقابل ذلك تستنبط اشكال النضال والتكتيكات الملموسة انطلاقا من حركة الجماهير وطبيعة نضالاتها ومستوى وعيها، التي تنبثق عنها طرائق جديدة دائما، متنوعة اكثر فأكثر، للدفاع والهجوم كلما تطورت الحركة الجماهيرية وتقدم وعيها واستفحلت الازمات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية، أو مرّت في منعطفات سياسية كبرى.

- وهي بهذا المعنى كذلك تتعلم، إذا صح التعبير، من المدرسة العملية للجماهير، وهي أبعد من أن تدعي إعطاء الدروس للجماهير بعرضها عليهم أشكالا نضالية لا تاريخية، من نتاج منظرين جالسين في غرف مغلقة أو ساسة منقطعين عن حركة الجماهير ونبضها.

وإذ تؤكد الماركسية على هذه المبادئ المنهجية المتعلقة بأشكال النضال وتكتيكاته، فإنها تؤكد في الوقت ذاته على بحث قضية اشكال النضال الملموسة في إطارها التاريخي الملموس، إذ أن أي طرح لهذه المسألة خارج إطار الظروف التاريخية الحسية، يعني جهل الف باء المادية في جدليتها وتاريخيتها في الوقت نفسه. ولا يجوز الرد بنعم أو لا حين تطرح مسألة تقييم وسيلة معينة للنضال من دون أن تبحث بالتفصيل الظروف الحسية للحركة في درجة التطور التي بلغتها.

استنادا الى المنطلقات أعلاه، فإنه بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي، طرح وجود القوات العسكرية الاجنبية على الاراضي العراقية ضرورة **توصيف** هذا الوجود بهدف صياغة الشعار المناسب للتعامل معه. وفي هذا التوصيف لم ينطلق الحزب من فراغ أو كان مدفوعا بنزعة شعبوية صرفة تراهن على مزاج متقلب، بل إنه انطلق في تحديد موقفه من **نتائج** الحرب (الاحتلال) من خلال العودة الى موقفه من **السبب** (خيار الحرب) الذي رفضه في حينه لقناعته الراسخة بأن الاهداف التي انطلقت منها الحملة العسكرية على العراق كان من الممكن تحقيقها بطرق اخرى – غير الحرب والاحتلال – وبوسائل كان بإمكانها تجنيب شعبنا (وهو الذي خاض حربين مدمرتين خلال عشرة اعوام وعانى من حصار ظالم استمر قرابة الثلاثة عشر عاما) المزيد من الاذى والدمار والآلام، وتتيح تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود. استنادا الى هذا التحديد فإن رفض الحزب لخيار الحرب يشترط من حيث المبدأ رفض نتائجها – الاحتلال.

هكذا اذن فانه وعندما اجتاحت " قوات التحالف الدولي " الاراضي العراقية في 2001/3/20 ونشأ وضع جديد كان لا بد للحزب ان يعطي رايه بما يحدث فاصدر (الاعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي) في 2011/3/21 (في اليوم الثاني لاندلاع العمليات الحربية) التصريح التالي [45]:

---

[45] ورد نص التصريح في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق**...، مصدر سابق، ص 80 – 81.

الاعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي

تصريح

شهد فجر أمس الخميس، العشرين من آذار، ما كنا نخشاه دائماً، وما حذرنا مرّة بعد مرّة في الشهور الماضية من وقوعه..

فقد قامت القوات الامريكية بهجومها الصاروخي الأول على العراق، معلنة بدء الحرب، التي ظلت في الفترة المنصرمة تهدد بشنها، باسم تغيير النظام تارة، وتدمير اسلحته المحظورة تارة أخرى، أو باسم هذا وذاك أو غيرهما من الأهداف المعلنة.

ورغم ان الوصول الى هذه الأهداف كافة كان ممكناً بطرق أخرى، آمنة، وبوسائل تجنّب شعبنا وبلادنا المزيد من الأذى والآلام، وتتيح تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود.. فان الادارة الامريكية أصرت على اعتماد أسوأ السبل المتاحة، وأشد الوسائل خطراً على أرواح الناس، وإضراراً بالبلاد، وتهديداً للأمن والسلام.

وفوق ذلك اختارت سبيل الحرب هذا بقرار انفرادي، وبنحو لا ينسجم مع الشرعية الدولية، ومن دون استنفاد الوسائل الدبلوماسية المختلفة.

وبذلك فتحت الابواب على مصاريعها أمام كارثة كبرى جديدة تحل بالعراق والعراقيين ، وهم من بقيت جراحهم العميقة، التي سببتها حروب النظام السابقة، مفتوحة ملتهبة حتى وقتنا هذا.

ورغم ان الحرب دخلت الآن يومها الثاني، وقطعت القوات الغازية خلال ذلك أول أشواط توغلها الهجومي داخل الاراضي العراقية، فان من الممكن والضروري وضع حد عاجل لها، والعودة الى اعتماد الوسائل السياسية والدبلوماسية، والحيلولة بهذا دون ايقاع الخسائر الفادحة بأرواح أبناء شعبنا، وإلحاق الاضرار الجسيمة بوطننا وبناه التحتية.

وإننا، ونحن نرفع اليوم صوتنا داعين الى وقف الحرب وهي بعد في مهدها، لا نتجاهل أو نغفل، ولو للحظة واحدة، القسط الثقيل من المسؤولية الذي يتحمله النظام الدكتاتوري الحاكم في بلادنا عن هذه الحرب الجديدة، وعن دفع شعبنا وبلادنا الى هاويتها المهلكة، كما عن كل المآسي والويلات السابقة التي عاناها ويعاني عواقبها حتى اليوم.

فهذا النظام هو من أبقى تدمير الأسلحة المحظورة معلقاً طيلة الاثني عشر عاماً ونيّف، التي انقضت على غزوه الكويت، وهو من ظل يماطل في تنفيذ عموم قرارات مجلس الأمن، ويوفر مختلف الذرائع والحجج الاخرى، لإقدام الادارة الامريكية على شن هذه الحرب الجديدة، التي تنهال حممها على بلادنا منذ يومين.

وهذا النظام هو من يواصل رأسه الطاغية، ترويع أبناء الشعب وملاحقتهم بالسياط والرصاص حتى في يومنا هذا ، فيما الصواريخ تنهمر فوق رؤوسهم، بدل أن ينصت ويستجيب للنداءات المخلصة الكثيرة، التي تطالبه بالتضحية بكرسي الحكم لا أكثر، ومغادرة البلاد ، انقاذاً لها ولأبنائها من الحرب ومصائبها ودمارها.

وعلى ذلك فان القضاء على هذا النظام الغاشم المقامر، يبقى في صدارة الاهداف والمهمات الاساسية الملحة لجماهير الشعب والقوات المسلحة، ولقوى المعارضة الوطنية كافة، الساعية الى الخلاص منه نهائياً وتماماً، والطامحة الى اقامة النظام الديمقراطي في عراق فدرالي موحد.

ان المخاطر الهائلة التي تهدد شعبنا اليوم، وهو يُسحق بين مطرقة الحرب المندلعة من جانب، وسندان النهج الارهابي المغامر والمستهتر للنظام الحاكم من جانب آخر، لتستحث جماهير شعبنا، وأبناء القوات المسلحة والأحزاب والقوى الوطنية المعارضة، على توحيد صفوفها وأخذ قضية الشعب والوطن بيدها، وخوض النضال المتفاني لإحباط المساعي الرامية الى تغييبها، ولانتزاع حقوقها، وفي المقدمة حقها في تقرير مصيرها وتحديد مستقبلها بنفسها، دون تدخل أو وصاية من أحد، وحق الشعب الكردي في حل قضيته سلمياً وديمقراطياً.

وان جماهير شعبنا وقواه السياسية المكافحة، وهي تواجه الظروف العصيبة التي تعصف بالبلاد اليوم، وتتأهب للنهوض دفاعاً عن حياتها ووجودها، وعن حريتها ومصالحها وحاضرها ومستقبلها، تتطلع الى تضامن الاشقاء والاصدقاء وعموم الرأي العام العالمي المحب للحرية والسلام، ودعمهم لها في السعي الى وقف الحرب، وفي النضال للخلاص من النظام الدكتاتوري الحاكم، وإقامة عراق السلام والحرية والكرامة، العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد.

شقلاوة 21 آذار 2003

تتيح قراءة التصريح المذكور تسجيل **العناصر التالية** لموقف الحزب في ضوء هذه التطورات التي حصلت في تلك اللحظة التاريخية المفصلية من تاريخ بلادنا:

- **ادانته لموقف الادارة الامريكية** التي أصرت على اعتماد أسوأ السبل المتاحة، وأشد الوسائل خطراً على أرواح الناس، وإضراراً بالبلاد، وتهديداً للأمن والسلام. وفوق ذلك اختارت سبيل الحرب هذا بقرار انفرادي، وبنحو لا ينسجم مع الشرعية الدولية، ومن دون استنفاد الوسائل الدبلوماسية المختلفة.
- ان **الحرب فتحت الابواب على مصاريعها أمام كارثة كبرى** جديدة تحل بالعراق والعراقيين.
- **تسمية القوات التي دخلت البلاد بـ " القوات الغازية "**.
- اضافة الى ادانته لموقف الادارة الامريكية التي اصرت على خيار الحرب، فان **الحزب حمّل النظام الدكتاتوري مسؤولية ما الت اليه الاحداث وتطوراتها**. وهنا اكّد الحزب على انه في الوقت الذي "*لرفع اليوم صوتنا داعين الى وقف الحرب وهي بعدُ في مهدها، لا نتجاهل أو نغفل، ولو للحظة واحدة، القسط الثقيل من المسؤولية الذي يتحمله النظام الدكتاتوري الحاكم في بلادنا عن هذه الحرب الجديدة، وعن دفع شعبنا وبلادنا الى هاويتها المهلكة، كما عن كل المآسي والويلات السابقة التي عاناها ويعاني عواقبها حتى اليوم* ".
- رغم اندلاع الاعمال الحربية وتصدر خيار الحرب الاولوية إلا ان **الحزب بقيّ متمسكا بدعوته الى وقف الحرب** داعيا الى " تضامن الاشقاء والأصدقاء وعموم الرأي العام العالمي المحب للحرية والسلام، ودعمهم لها في السعي الى وقف الحرب، وفي النضال للخلاص من النظام الدكتاتوري الحاكم، وإقامة عراق السلام والحرية والكرامة، العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد ".

واستمرت آلة الحرب المدمرة تدور رحاها و "*لم يعد يمر يوم الا ووقع المزيد من ابناء شعبنا المدنيين العزل، قتلى وجرحى بسبب القصف الجوي والصاروخي والمدفعي او اطلاق النار مباشرة، من جانب القوات الامريكية والبريطانية... ان ما صارت جماهير شعبنا تعانيه يوميا، وهي بين مطرقة الحرب وسندان الدكتاتورية.. ان ذلك هو ما ظل حزبنا الشيوعي العراقي في السنين السابقة، وطيلة الشهور الطويلة الماضية بنحو خاص، يحذر منه، ويدعو الى تجنب الوقوع فيه، والى قكع طريقه، وهو يرفع باصرار شعار رفض الحرب الى جانب شعار رفض الدكتاتورية... لقد عارض شعبنا منذ البداية، اللجوء الى الحرب كوسيلة لمعالجة القضية العراقية وحلها، وفي نفس الوقت قدم البدائل السياسية والدبلوماسية الامنة، لتحرير شعبنا من ربقة الدكتاتورية، واقامة العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد* " [46].

طبعا كان هناك من يساجل داعيا الحزب الى أن " يغض النظر " عن هذا التواجد العسكري للقوات الاجنبية، ويرى أن لا حاجة للحزب في طرح مثل هذا الشعار/المطلب في تلك اللحظات أو انه ليس في وقته وقد يؤذي الحزب ! ومع الاحترام الشديد لمثل هذه الاطروحات إلا أنه ومن منطلق الاختلاف تستحق النقاش والحوار الهادئ فهو وحده الكفيل في الوصول الى قواسم مشتركة حول قضايا تتعلق براهن بلادنا ومستقبلها. ويمكن التعبير عن الاختلاف مع الطروحات السابقة انطلاقا من القضايا التالية :

- اولا : لا يصوغ الحزب السياسي شعاراته التعبوية ومطالبه السياسية الملموسة انطلاقا من رغبة ذاتية مسكونة بهاجس الانا بل يفترض أن يستند في ذلك الى **قراءة دقيقة للاوضاع والى تحليل ملموس للوضع الملموس** على الارض وليس خارج هذا الواقع.
- ثانيا: وبالملموس فإن القوات الامريكية – البريطانية موجودة بدأ من 2003/3/20 وما تلاه على الارض العراقية، والعمليات الحربية التي شنتها هذه القوات تمت بقرار انفرادي، وخاج اطار الشرعية الدولية ومن دون استنفاذ الوسائل الدبلوماسية، اضافة الى انعدام تفويض من المنبر الأممي – الامم المتحدة. أي أن هذا الوجود العسكري كان خارج اطار الشرعية الدولية ومنافي لقواعد القانون الدولي، الامر الذي كان يستدعي انتاج مفهوم يعبر عن هذه الحالة – وجود القوات العسكرية الاجنبية على اراضي بلد عضو في الامم المتحدة – ولم تحصل هذه القوات على أي تفويض من الامم المتحدة أو أية هيئة من هيئاتها لاجتياح الاراضي العراقية ولا بشن الاعمال العسكرية أصلا، ناهيك على عدم وجود هذا التفويض من العراقيين انفسهم. وبالعودة الى قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة فإن التعبير المناسب لوصف هذا التواجد هو تعبير " الاحتلال " وليس غيره، مهما بلغت منافحات منظري الاستراتيجية الامريكية ومريديها بإضفاء طابع اخلاقي على الحملة العسكرية باعتبارها تؤدي " مهمة تحررية ". هذا مع العلم ان الولايات المتحدة ذاتها ذهبت لاحقا الى مجلس الامن الدولي وسعت مع حلفائها لاستصدار القرار 1483 الذي شرعن الاحتلال.
- ثالثا : هل يتعين على الحزب الشيوعي العراقي أن " يغض النظر " عن هذا التواجد العسكري الاجنبي بحجة أن هذا التواجد – كتحصيل حاصل – هو الضامن الوحيد – في حينه - لعدم عودة قوى النظام الدكتاتوري المقبور؟.

---

[46] المصدر السابق، ص 82 – 83.

بداية، لابد من الاشارة الى أن هناك فرق بين الاشخاص العاديين الذين من حقهم أن " يغضوا النظر " عن الاشياء والظواهر السائدة، وهم ليسوا مطالبين على الدوام بتحديد مواقف محددة بصددها، أما الحزب السياسي فهو مطالب على الدوام بتحديد مواقفه من الظواهر والعمليات السياسية والاجتماعية الجارية وصياغة الشعارات المناسبة.

ومن جهة ثانية ليس من الصحيح القول أن هناك حاجة في حينه لغض النظر عن الاحتلال وعدم المطالبة برفع شعار انهائه بحجة أنه الضامن الوحيد لعدم عودة قوى النظام الدكتاتوري المقبور، لأن هذا كان يعبر عن قراءة مبتسرة لموقف الحزب من قضية هامة لا تتعلق براهن بلادنا بل بمستقبلها أيضا. القراءة المبتسرة تختزل كل شعارات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي بصدد الحرب ونتائجها والأوضاع الجديدة التي نشأت عقب رحيل النظام الدكتاتوري، الى شعار واحد ووحيد هو الموقف من الاحتلال والمطالبة بإنهائه. والاهم من كل ذلك والأخطر منه هو اعتبار التواجد العسكري الاجنبي بمثابة الضامن الوحيد لعدم عودة قوى النظام الدكتاتوري المقبور انما يشكل أولا مبالغة في دور هذه القوى من جهة، و انتقاصا من قدرة القوى والأحزاب السياسية العراقية وعرضها كما لو أنها بمثابة قاصر يحتاج الى رعاية من " شخص بالغ الرشد " هو قوات الاحتلال من جهة أخرى، اضافة الى ان هذه المقاربة تراهن على الحلول الخارجية وتتجنب الرهان الخيار الوطني، فليس صحيحا الاتكاء على العامل الخارجي لمواجهة المشكلات التي تعترض بناء الديمقراطية الناشئة في بلادنا.

- رابعا: إن هذا الاختزال لا يربط وللأسف، سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، مطلب الحزب هذا بالمطالب الاخرى. وهذا الربط مهم جدا في فهم الترابط الوثيق والوحدة الجدلية بين شعارات الحزب ومطالبه، فهو وحده – أي الربط - الكفيل في تكوين رؤية متماسكة ودقيقة لمواقف الحزب وخطه السياسي وممارساته على الارض. لقد كان الحزب الشيوعي العراقي على وعي تام بطبيعة الاوضاع الجديدة التي نشأت بعد 2003/4/9 وتعقيداتها، حيث أدى رحيل النظام الدكتاتوري غير مأسوف عليه الى فراغ سياسي وامني كبير لابد من ملئه. ولكن هذا لا يبرر وبشكل مباشر ضرورة وجود قوات الاحتلال، هذا الوجود الذي هو خارج اطار الشرعية الدولية، وقد جرت الاشارة اليه في مكان آخر. إن الحزب مثله مثل قوى عديدة أخرى، كان يعتقد بوجود خيارات أخرى، ولهذا فإنه في الوقت الذي دعا الى انهاء الاحتلال والحكم العسكري في بلادنا بسرعة، فإنه أكد في الوقت نفسه على ضرورة "*تسليم السلطة الى ادارة دولية مؤقتة تشرف عليها الامم المتحدة، وتهيء لتشكيل حكومة ديمقراطية ائتلافية انتقالية من ممثلي القوى السياسية الوطنية العراقية، مهمتها الاساسية اعداد الدستور الجديد والتحضير لإجراء انتخابات برلمانية حرة. ...إلا ان من الواجب قبل ذلك وخلاله، ان تتحرك الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى سريعا، لتنهض بمسؤولياتها، استنادا الى ميثاقها، وتعمل على حماية ارواح ابناء شعبنا من المدنيين، والحيلولة دون تعرض حقوقهم الاساسية الى الانتهاك، وتأمين الاستقرار وتوفير المستلزمات الضرورية والإغاثة والعون الطبي العاجلين لأبناء شعبنا* " [47].

وإذا تمت قراءة الفقرة اعلاه بتمعن أمكننا أن نستنتج بأن الحزب كان يطرح في تلك اللحظة التاريخية الملموسة، إذن، **بديلا واقعيا وملموسا ومحددا** يكون نقيضا لسلطة الاحتلال، وهذا البديل يتمثل بـ (الإدارة الدولية المؤقتة) التي تشرف عليها الامم المتحدة، وهي التي ستهيء لتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية انتقالية تضم ممثلي مختلف الوان الطيف السياسي العراقي.

القضية الثانية تتعلق باشكالية المرحلة الانتقالية والحكومة الإئتلافية المؤقتة

مثلما دار الصراع السياسي والفكري محتدما بين مختلف ألوان الطيف السياسي العراقي المتنوع المرجعيات السياسية والفكرية حول **توصيف** التواجد العسكري الامريكي/البريطاني وحلفائهما في بلادنا، فإنه وبمجرد استمرار هذا الوجود في المرحلة التي تلت رحيل النظام الدكتاتوري لاحظنا اندلاع صراع آخر ساخن مكشوف تارة ومضمر تارة أخرى حول **طبيعة** المرحلة الجديدة وكيفية تسييرها في ظل فراغ سياسي/امني خلفه رحيل النظام الدكتاتوري ووجود قوات اجنبية جاثمة على الاراضي العراقية تتولى تسيير هذه المرحلة وتريد الاستمرار في هذه المهمة.

كنا إذن أمام معضلة سياسية وحقوقية في أن حول كيفيات وآليات تسيير هذه المرحلة وهي مرحلة انتقالية وسيطة بين مرحلة سابقة تمثلت بسيادة النظام الدكتاتوري وهيمنته لثلاثة عقود ونصف ومرحلة لاحقة هي مرحلة بناء نظام جديد يفترض ان يكون ديمقراطيا. وارتباطا بالتركة الثقيلة التي خلفها النظام الدكتاتوري فإنه كان من الصعب الانتقال الفوري الى مرحلة بناء النظام الجديد بل كان لابد من مرحلة انتقالية، قد تطول وتقصر، يتم خلالها تصفية مخلفات النظام القديم وإرساء أسس النظام الجديد. ومن المؤكد واستنادا الى تجارب عديدة فان وتائر التحولات المطلوبة خلال هذه المرحلة (أي الانتقالية) لن تسير بمستوى واحد وقد تختلف من وقت لآخر ومن بلد لآخر، غير أن سرعة انجازها

---

[47] انظر البلاغ الصادر عن الاجتماع المشترك للجنتين المركزيتين للحزب الشيوعي العراقي والجزب الشيوعي الكردستاني – العراق المنعقد في 2003/4/10 ، وقد ورد في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق**..، مصدر سابق، ص 85.

ترتبط شديد الارتباط بكيفية حل التناقضات الناشئة أثنائها ونجاح القوى السياسية الناشطة خلالها في البحث الدائب عن مخارج وحلول سياسية سلمية وسلمية فقط، وان يظل الصراع واختلاف وجهات النظر محصورا في أطره السياسية والفكرية وعدم تحوله الى " صراع بالأيدي " لحل تناقضات هذه المرحلة.

وإذا انتقلنا الى مزيد من التفاصيل، نستطيع القول أن الصراع كان يدور على ما يبدو حول مقاربتين مختلفتين للوضع الجديد وللمرحلة الانتقالية الاستثنائية وكيفية تسيرها:

- **المقاربة الاولى** ومثّلها طيف من القوى تريد **مرحلة انتقالية مديدة واستمرار قوات الاحتلال وتشكيل حكومة انتقالية في ظل تواجد هذه القوات وتحت اشرافها ومراقبتها**. ونظرا لوجود الادارة التي كان يقودها السيد (غاردنر) فقد كان هناك على ما يبدو تقسيما واضحا ومحددا بين إدارة غاردنر التي ستكون مسؤولة عن تسيير الجوانب الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية (المديدة طبعا) في حين تترك للحكومة الانتقالية بطبعتها هذه المهام التنفيذية الصرفة. نحن هنا اذن أمام " تقسيم جديد ومعاصر للعمل " بموجبه كان سيحتفظ السيد (غاردنر) وطاقمه بالتفكير الاستراتيجي و بالإشراف على القطاعات الكبرى وأهمها قطاع النفط، في حين سيناط بالحكومة الانتقالية المهمات التنفيذية.

- **المقاربة الثانية** ويمثلها طيف أخر من القوى السياسية، من بينها الحزب الشيوعي العراقي، كانت تريد **مرحلة انتقالية قصيرة – بأفق زمني محدد – يتم فيها تصفية كل مخلفات النظام الدكتاتوري بمؤسساته وقوانينه، وتفتح في الوقت ذاته الافق لبناء مؤسسات ديمقراطية تكون ضامنة لهذا الانتقال الصعب ولكن المطلوب**.

ونظرا لسعة المشكلات وتعقيدات المرحلة، ولضمان مساهمة جميع القوى والأحزاب السياسية التي ناضلت طويلا ضد النظام الدكتاتوري، فقد كانت هناك حاجة ملحة لحكومة انتقالية إئتلافية عريضة تتولى تسيير هذه المرحلة البالغة التعقيد. هنا طرح سؤال: هل المطلوب أن تتشكل الحكومة الانتقالية في ظل الاحتلال أم بدونه ؟ الجواب : سيكون تشكيل هذه الحكومة بدون الاحتلال. وهنا انبثق سؤال آخر: ولكن كيف ؟ الاجابة على هذا السؤال تستحث ضرورة توسيع دائرة النظر بالتأكيد على أن المطلوب في تلك اللحظة بديل لسلطة الاحتلال، وهذا **البديل هو الامم المتحدة** التي تمتلك تجربة ثرية في تسيير مراحل انتقال كهذه. المطلوب، إذن، **إدارة مدنية مؤقتة تابعة للأمم ألمتحدة** هذه الادارة المدنية تتولى تسيير المرحلة الانتقالية وتكون لها مهمة محددة تتمثل في الدعوة الى مؤتمر لممثلي قوى شعبنا العراقي وأحزابه السياسية ومكوناته الأخرى، والإشراف على عقد هذا المؤتمر، الذي يتم الاتفاق فيه على تكوين الحكومة الائتلافية وتركيبتها. ومن المؤكد أن حكومة كهذه لابد أن تمتاز بالخصائص التالية [48]:

أولا: أن تكون ائتلافية ووطنية وديمقراطية في أن؛

ثانيا: واسعة التمثيل بحيث تضم في تمثيلها كل القوى والأحزاب التي ناضلت ضد النظام الدكتاتوري ومن أجل بديل ديمقراطي في عراق فيدرالي مستقل، على أساس الاستقلال السياسي والفكري والتنظيمي لهذه القوى؛

ثالثا: معبرة عن مصالح ومطامح شعبنا على اختلاف مكوناته السياسية والقومية وطبقاته وفئاته الاجتماعية؛

رابعا: أن تضع على عاتقها اعداد الدستور الجديد للعراق الديمقراطي، وتهيئة مستلزمات اجراء انتخابات حرة نزيهة.

وإستنادا الى قراءة للعديد من الوثائق الصادرة عن المنابر المركزية والهيئات القيادية للحزب الشيوعي العراقي يمكن القول أن المهمات التي كانت تنتصب أمام الحكومة الائتلافية الديمقراطية المؤقتة، طبقا لرؤية الحزب، يمكن بلورتها في النقاط التالية [49]:

1. الغاء جميع القوانين والمؤسسات والأجهزة القمعية التي ترتبط بها، وتصفية سياسة ونهج " الحزب القائد "، وأساليبها وآثارها.
2. إصدار عفو عام وشامل عن السجناء والمعتقلين السياسيين وعن جميع ضحايا الحكم الدكتاتوري، من مدنيين وعسكريين، وإعادة الاعتبار والحقوق لهم وتعويضهم، والغاء قرارات التهجير، وتأمين عودة المهجرين من الاكراد الفيليين وكل العراقيين الذين اتهموا بالتبعية الايرانية وضمان حقوقهم كاملة.
3. تقديم اقطاب النظام وكبار المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق الشعب والوطن الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل، واستعادة ما نهبوا من الممتلكات العامة والخاصة.
4. إطلاق الحريات الديمقراطية بكافة أنواعها: حرية التنظيم الحزبي والسياسي والنقابي والمهني والاجتماعي، والنشر والصحافة، والتعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر والإضراب، وحق الاستفادة من اعلام الدولة السمعي والمرئي من قبل جميع التيارات والأحزاب السياسية، واحترام العقائد الدينية ودور العبادة وكافة الفئات والطوائف في البلاد.

---

[48] لمزيد من التفاصيل قارن وثائق المؤتمرات الوطنية للحزب منذ المؤتمر الخامس (1993) والمؤتمرات التالية وقد ورد ذكرها في العديد من الهوامش السابقة.

[49] انظر على سبيل المثال البلاغ الصادر عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب في 19 – 2003/2/20. ونص البلاغ منشور في: **الحزب الشيوعي العراقي – مواقف ووثائق..**، مصدر سابق، ص 70 - 79.

5. سن قانون ديمقراطي لانتخاب مجلس تأسيسي للبلاد، يشرع دستورا ديمقراطيا دائما، يضمن فصل السلطات الثلاث واستقلالية القضاء، ويرسي الاسس القانونية لحياة ديمقراطية مستقرة وراسخة والتداول السلمي للسلطة، وإجراء انتخابات ممثلي الشعب بحرّية، وعلى أساس حق التصويت العام والمتساوي والمباشر لكل البالغين قانونيا، ذكورا واناثا، وبالاقتراع السري، وانتخاب المجالس البلدية، وضمان اجراء انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني الكردستاني على الاسس نفسها.
6. العمل فورا لتأمين جميع المواد الضرورية لقوت الشعب، والقيام بإصلاح وتشغيل جميع المرافق والمؤسسات والمشاريع التي تمس حياته اليومية، ومكافحة التضخم المفرط وارتفاع الاسعار والنهب والسرقة، وضمان سلامة وامن المواطنيين.

طبعا اتخذ مسار الاحداث اتجاها آخر تمثل بالتوصل الى صيغة جديدة بين سلطة الاحتلال والعراقيين لتسيير الوضع في البلاد، فانبثق عندها " **مجلس الحكم** " الذي شارك الحزب الشيوعي فيه، ولا شك ان تقيم دوره يحتاج الى معالجة خاصة لا يتسع الدخول في تفاصيلها هنا بل يمكن العودة الى **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثامن للحزب** (ايار 2007) الذي **قيّم** هذه المرحلة بشكل مفصل [50]. وما يهمنا هنا الاشارة - باختصار - الى ان صيغة " مجلس الحكم" قد تبلورت في هذه الأثناء، كبديل لصيغة " المجلس السياسي" عديم الصلاحيات وذي الطابع الاستشاري البحت التي طرحتها سلطة الاحتلال، التي قوبلت بالرفض الواسع من أوساط شعبنا وقواه السياسية. وعبّرت الصيغة الجديدة، في الجوهر، وفي ظل ميزان القوى السائد في تلك اللحظة وهو توازن مختل قطعا، عن **حل وسط** بين مشروع "المجلس السياسي" الذي أرادت أمريكا ان تفرضه ، وبين مطلب تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة واسعة التمثيل وذات الصلاحيات ،الذي دعت له غالبية القوى الوطنية العراقية.

لقد بيّن مسار الاحداث اللاحق ان الرهان على خيار الحرب من خلال اعتماد إستراتيجية انتزاع " اكثر المكاسب "عبر تقديم "أقصى التنازلات " والتي راهنت عليها القوى المهيمنة في المعارضة العراقية آنذاك بهدف تحقيق " افضل المواقع " في المشهد السياسي القادم، افضى هذا الرهان الى اسقاط النظام الدكتاتوري ولكنه في الوقت نفسه جلب الاحتلال وما ترتب عليه من تحديات واستحقاقات يفرضها عادة المنتصرون في الحروب، وتبلور نظام المحاصصات السيء الصيت وما تركه من آثار مدمرة على حركة الواقع الجديد الذي نشأ بعد رحيل الدكتاتورية.

نعم، بفعل استراتيجيات الاحتلال وممارسات القوى الارهابية والتكفيرية معا، اضافة الى السياسات الخاطئة لبعض القوى المهيمنة في السلطة تم قطع الطريق أمام تطور ديمقراطي حقيقي تحتاجه بلادنا بقوة. لكن برغم ذلك ما زالت المعركة مفتوحة والامكانية موجودة لبلورة بديل وطني – ديمقراطي متخطي للطوائف وعابرا لصراعاتها وحروبها المجنونة.

ولا يمكن فصل هذه المرحلة عن عموم عملية التغيير التي هي عملية طويلة المدى ومعقدة، وتحتاج الى طائفة من **القضايا والإجراءات** من بينها :
- **قوى معبرة عن تطلعات المجتمع**، قوية ومنظمة، قادرة على أخذ المبادرات وترجمة القيم والأفكار في الواقع العملي وتعديل الظروف القائمة ؛
- **بلورة استراتيجية ناجحة وفعالة تحدد** الأهداف **وتعبأ** القوى **وتبني** الوعي **وتشحذ** الإرادة عبر خطة للتغيير تبيّن حجم وطبيعة القوى والفئات ذات المصلحة به؛
- **بلورة الصيغ التنظيمية المساعدة على التعبئة ورسم الأهداف المرحلية للحركة** والمواقع التي ينبغي احتلالها الواحد بعد الآخر لإحداث تغيير تدريجي في ميزان القوى يسمح بالانتقال الى مرحلة جديدة تمهد لتحقيق البرنامج المنشود (مشروع التحويل الديمقراطي للمجتمع)، ويرتبط تحقيق هذا المشروع، الذي يعني دمقرطة المجتمع والدولة، تأسيس وترسيخ الوعي الديمقراطي وبناء وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، بما يفضي الى بناء دولة ديمقراطية عصرية.

[50] الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثامن، بغداد 10 – 13 ايار 2007،